التداخل الدلالي بين الاسم والمسمَّى والتسمية في التراث العربي

د. وليد محمد السراقبي
أستاذ مساعد قسم النحو والصرف
كلية اللغة العربية
جامعة الإمام محمد بن سعود

ملخـــص :

يراد من هذا البحث الوقوف على دلالات المصطلحات الثلاثة (الاسم، والمستمَّر، والتسمية) والتأصيل لكل منها، وبيان العلائق فيما بينها، وأثر الترابط أو الانفصال فيما بينها في الفكر الإنساني عامة، والفكر الإسلامي خاصة، للإجابة عن سؤال هام: هل ثمة علاقة بين الاسم والمسمّى مما يجعل اللغة هبة إلهية، وبذلك تكون الأسماء جزءا لا يتجزأ من جوهر المسمَّيات؟ أو أنّ العلاقة معدومة، وأنّ الاسم لا يعدو أن يكون مجرَّد رمز للمسمَّى، وبذلك تكون اللغة تقليدا اجتماعيا؟

وقد تتبع البحث أصول المسألة لدى كل من الفلاسفة، وعلماء اللغة قديمهم ومحدثهم، وعلماء أصول الفقه والنحو، ليخلص – عبر منهج وصفي تحليلي – إلى جملة من النتائج في مسألة التفريق بين هذه المصطلحات، وليضع حدًّا أقرب إلى الدقة لمفهوم الاسم في نحونا العربي.

Bo

Dr. Waleed Mohammed Sarakkibi

Abstract:

This research work presents one of the major issues that preoccupied Islamic thought for a long period of time and led to the emergence of so many different, sometimes contradictory, views. This issue lies I the following question: Is 'the noun' the same as 'the nominee' and 'the nomination'? Or do these different terms imply different meanings? This study seeks to discover the overlap of significance among these terms: the noun, the nominee, and the nomination, and to decipher this overlap in an attempt to determine the meaning of each term as accurately as possible.

Since there is no consensus among grammarians regarding the term 'noun' – to the extent that we find around seventy definitions of it, the study attempts to examine the philosophical, grammatical and linguistic conceptions of the term in the past and in modern times. In particular, the study aims at showing the different views of grammarians of the term 'noun' with the objective of clarifying its grammatical meaning. The study discusses these views, focusing on their limitations, and simultaneously suggesting a new comprehensive definition that endeavors to make use of the achievements of human thought in different fields of study.

إنَّ قضية الاسم (Noun) والمسمَّى (Nominee) والتسمية(Nomination) توافقاً في الدلالة، أو تناقضاً وتداخلاً، إحدى القضايا الفكرية الكبرى التي طال فيها النزاع، واحتدم فيها الجدل وتضاربت فيها الآراء، وكانت مسألة خلق القرآن التي قال بها المعتزلة، وتبرأ منها أهل السنَّة هي المهاد النظري الفكري لهذه القضية في الفكر الإسلامي، ولاسيما فيما بين الأشاعرة والمعتزلة.

وليس هدف البحث أن يخوض في تلك المسألة التي كان لها أكبر الأثر في مسيرة الفكر الإسلامي، ولكنه محاولة يؤمَّل أن تكون جادة في تبيان دلالات هذه المصطلحات الثلاثة: الاسم والمسمَّى والتسمية، لدى كل من المناطقة، والأصوليين، واللغويين والنحاة، وتوصيف العلائق فيما بين هذه المصطلحات، ترابطاً أو انفصالاً، وبيان علاقة كل ذلك بعلم (السيمياء)[١] في تراثنا الفكري العربي، وذلك كله من خلال طرح جملة من القضايا المشكلة، ومحاولة إيجاد إجابات شافية لها، والكشف عن علاقة (الاسم) بجوهر المسمَّى وماهيته، وهل هو جزء لا يتجزأ من جوهر المسميات فتكون اللغة هبة إلهيَّة، أو أن الاسم رمز لغوي (Symbole) للمسمَّى(nominee) فتكون اللغة تقليداً اجتماعياً؟ ومن ثمَّ توظيف بعض نتائج هذا البحث في ميدان النحو العربي.

يطلق (الاسم = Noun) في العربية ويقصد به الدليل أو العلامة.جاء في لسان العرب (واسم الشيء وسَمُه وسِمُه وسُمُه وسَمَاه:علامته) وجاء فيه أيضاً: (والاسم: اللفظ الموضوع على الجوهر[٢] أو العرض[٣] لتفصل فيه بعضه عن بعض) [٤]. وجاء في القاموس المحيط (اسم الشيء وسُمُه وسُمَاه، وسِمَاه– مثلَّثتين– علامته) [٥].

ويراد بالاسم اصطلاحاً(ما دلَّ على معنى في نفسه غير متعرِّض ببنيته للزمان، ولا يدلّ جزء من أجزائه على جزء من أجزاء معناه، واللفظ الدال على معنى مفرد دلالة إشارة دون الإفادة) [٦].

والمسمَّى-لغة-اسم مفعول من الفعل الزائد على ثلاثة أصول سَمَّى تسمية؛ فهو مُسَمَّى وهو ما وقع عليه الاسم. واصطلاحاً (ذاتُ الشيء الذي وضع الاسم بإزائه، أو المعنى الذي وضع الاسم بإزائه) (٧).

والتسمية-لغةً-مصدر الفعل غير الثلاثي سمَّى تسمية:أطلق اسماً. واصطلاحاً وضع الاسم للمعنى، أو إعطاء اسم أو صفة لمسمَّى معين، وجعل ذلك اللفظ دالاً على ذلك المعنى، أو جعل ذلك اللفظ المعيَّن معرِّفاً لماهيّة ذلك المسمَّى(٨).

قسم أفلاطون الألفاظ على أساس دلالتها على مسمَّياتها قسمين :

أولهما: أنَّ الاسم تبعاً لوظيفته في القضية المنطقية، هو «اللفظ الذي يمكن أن يقع موضوعاً للمحموليّة التي يعكسها التركيب»(٩). فقد قصر (أفلاطون) تعريف الاسم على وظيفته الدلالية، فأكد في كتابه(kratyle) أنَّ للأشياء جوهراً ثابتاً، والاسم أداة تواصل وفرز وتعبير عن هذا الجوهر فهو شبيه بالمكوك بالنسبة إلى القماش، وذهب إلى أنَّ ثمَّة تلاؤماً طبيعيّاً بين الكلمة الدالَّة ومعناها أو مسمَّاها (المدلول)، وبذلك يكون (الدال) تعبيراً لا ينفصم عن جوهر المدلول؛ ذلك أن اقتران الدال بالمدلول هو الذي يؤسِّس اللغة، وهذا الاقتران يتشكَّل رمزاً لغوياً متقاطعاً من الناحية الدلالية مع المرجع الخارجي أو المفهوم(١٠). وأشار من ناحية أخرى إلى العلاقة الإسنادية التي تقوم في القضية المنطقية بين الاسم الذي يكون موضوعاً لمحمول(١١).

وأثبت أفلاطون من خلال (كراتيلس) قيام علاقة طبيعية بين المسمَّيات والأسماء التي تشير إليها، وهذه العلاقة هي الأصل الكامن وراء وجود هذه الأسماء؛ ذلك أنَّ الأصل في الاسم أن يحاكي شيئاً، وفي هذه المحاكاة تعريف بالأشياء وإعلام بها، وإذا عُرفت الأسماء عرفت مسمَّياتها(١٢).

إن اللغة – وفاقاً لرأي كراتيلس السابق – هبة إلهيَّة، والأسماء جزء لا يتجزأ من جوهر المسمَّيات[١٣]، وهو بذلك يناقض ما ذهب إليه (هيرموجين) – أحد تلامذة سقراط – من أنَّ اللغة ظاهرة اجتماعية، وأن تعليق اسم على مسمًّى أمر اعتباطي، فلكل مسمًّى اسم تواطأ الناس على جعله رمزاً لهذا المسمًّى، ومن هنا – على ما يرى – كان الإغريق والبربر يقدرون على تسمية أشياء واحدة بأسماء متعددة[١٤].

والتقى «دينيس التراقي» (توفي في القرن الثاني قبل الميلاد) بأفلاطون في تعريفه السابق للاسم، فلحظ جانبين، **أولهما:** الجانب الشكلي. **وثانيهما:** الجانب الوظيفي؛ فجعل الاسم جزءاً من التركيب يختصّ بأمرين: الدلالة على شخص أو شيء – وهذا جانب وظيفي وقبوله علامات تصريفية – وهو جانب شكلي وظيفي معاً، وهذه العلامات التصريفية هي: [١٥]

١- الابتداء.
٢- النداء.
٣- المفعولية.
٤- الإضافة إلى الضمير.
٥- التعدية بالحرف، نحو تعدية الفعل جلس بزيادة الهمزة في أوله، فيقال: أجلس.
٦- التعدية بالواسطة، نحو تعدية الفعل ذهب بالباء، كقوله تعالى: ﴿ذهب الله بنورهم﴾ [البقرة ٢: ١٧].

وهذه العلامات يمكن إجمالها بوظائف كبرى داخل التركيب، هي:

١- الارتباط بطريق العلاقة الإسنادية.
٢- الارتباط بعلاقة الإضافة.
٣- الارتباط بعلاقة التعدية

إن ما يلاحظ على الحالات التصريفية تلك أنها جُعلت أصلاً في التفريق بين الاسم وغيره من أجزاء التركيب في نحونا العربي، وفي وضع تعاريف لكل منها، نحو قبول الاسم الدخول في العلاقة الإسنادية، أو علاقة الإضافة، أو التعدية، وفي هذا فرز بين الوظيفة الدلالية للاسم، وعلاماته الشكلية الخاصة، أو علاماته النابعة من علاقاته ضمن التركيب.

أما أرسطو فقد عرَّف الاسم بأنه «صوتٌ مركب لا يتضمَّن الزمان، وليس لجزء من أجزائه دلالة مفردة» (١٦). وعرَّفه في موضع آخر تعريفاً منصباً على الوظيفة الدلالية، فذهب إلى أنه «تعبير عن مقولة الجوهر» (١٧). وأنه «لفظة دالة بتواطؤ مجردة عن الزمان، وليس واحد من أجزائها دالاً بمفرده» (١٨).

وهذه التعريفات تتقاطع في مسألة الدلالة الكلية للاسم، ويفترق الأول والثالث عن التعريف الثاني في الإشارة إلى انتفاء الدلالة الزمانية للاسم، وتواطؤ الجماعة اللغوية على هذه الوحدة الصوتية التي ترمز إلى (جوهر= مسمّى) ما.

وما هو ملحوظ على تعريفات (أرسطو) الآنفة الذكر محاولته التلفيق والتوفيق فيها بين النظرتين اللتين أوردهما (أفلاطون) على لسان شخصيتين من شخصيات محاوراته، وأعني بهما (كراتيلس) و (هيرموجين) اللذين ينظران إلى اللغة نظرتين متناقضتين، فالأول يراها هبة إلهية، وبذلك يجعل الأسماء جزءاً من جوهر الأشياء(١٩). والثاني يراها ذات طبيعة عرفية قائمة على التواطؤ من قبل الجماعة اللغوية، تواطؤاً يشير – بلا شك – إلى التعقّل والتفكّر؛ ذلك أنه لا يمكن أن يتم التواطؤ من قبل جماعة غير مفكرة، فليس ثمة أيّ ارتباط بين الاسم والمسمّى، وإلى هذا كان يميل أفلاطون(٢٠).

وتشير تلك التعريفات من جهة أخرى إلى مفصل هام في إنجاز التفريق بين طرفي الكلام: الاسم والفعل، وأعني بذلك تجرّد بنية الاسم دلالياً من الزمن، إلى جانب إشارته إلى كلية الرمز اللغوي (الاسم = Noun)؛ ذلك أنه مركّب صوتي

يفقد – عند تجزئته وتفكيكه – دلالته باجتماع الكل، وهذا «يقرب مـمًّا يقوله المحدثون من أن الوحدة الصوتيةphoneme» لا معنى لها بمفردها، ولا تكتسب معناها إلا بتآلفها مع غيرها من الأصوات لتكون اسماً أو فعلاً» (٢١).

ويشير التعريف الأخير منها إلى أن الاسم مرآة تحكي خصائص الموجودات، وتكشف عن سماتها ومعالمها، وتفرز العلامات الفارقة فيما بينها، وهي الفوارق نفسها التي نلمسها في الواقع الخارجي، وفي هذا تجسيد لمسألة «المحاكاة»، وإشارة إلى مسألة هامة جداً غدت مثار خلاف، وموضع أخذ وردّ في الفكر الإنساني، وهي علاقة الاسم بالمسمّى، أو علاقة الدوالّ بالمداليل. وبهذا يكون أرسطو أوّل من أشار إلى أنّ الاسم مزيج من التشكيل الصوتي الذي يجمع بين الاسم وجوهر المسمَّى.

وفي الفكر الإسلامي ذهب ابن سينا (تـ ٤٢٨) إلى أن الاسم علامة لغوية ذات مبنى مزدوج، فهي جملة أصوات مسموعة إذا وردت على السمع ولّدت معنى يرتسم في صفحة الفكر، وبذلك تقف النفس على الربط بين المسموع الصوتي والمعنى المرسوم له، وكلّما طرق هذا التشكيل الصوتي السمَع توجَّهت النفس إلى مدلوله(٢٢). فالعلامة عند ابن سينا تتألف من مسموع صوتي، ومفهوم مرتبط به، وهو المفهوم نفسه الذي سيقول به سوسير بعد قرونٍ متطاولة(٢٣).

وربط حازم القرطاجني (تـ ٦٨٤ هـ) بين الدلالة الصوتية والرمز الكتابي ربطاً دلالياً؛ فلكل شيء «وجود خارج الذهن، فإنه إذا أدرك حصلت له صورة في أفهام السّامعين وأذهانهم، فصار للمعنى وجود آخر من جهة دلالة اللفظ، فإذا احتيج إلى وضع رسوم من الخط تدلُّ على الألفاظ لمن لم يتهيَّأ له سمعها من المتلفظ بها، صارت رسوم الخط تقيم في الأفهام هيئات الألفاظ، فتقوم بها في الأذهان صور المعاني، فيكون لها وجود من جهة دلالة الخط على الألفاظ الدالة عليه» (٢٤).

واعتماداً على الترابط الدلالي الناجز بين اللفظ (الاسم) المؤلف من جملة أصوات وما يشير إليه، يربط حازم بين دلالة هذه الأصوات والرسم الكتابي؛ ذلك أنَّ دلالة الإشارة عند حازم لا تكون ناجزة إلا بالانتقال من الرمز المكتوب الذي يجسد في الفهم صورة الألفاظ وهي صورة سمعية، وهذه تستدعي صورة ذهنية، وتشير هذه الأخيرة إلى المدركات في الواقع المحسوس.

وقد احتلّت مسألة التفريق بين كل من الاسم والمسمَّى والتسمية حيِّزاً كبيراً في الفكر الإسلامي، انطلاقاً من مسألة «خلق القرآن» التي زلزلت الفكر العربي الإسلامي، وانقسم الناس في ذلك أقساماً حتى عدَّ بعضهم الخوض في التفريق بين هذه المصطلحات نوعاً من ترف عقلي لا ينبغي أن يشغل الناس أنفسهم به. فقد نُقِل عن إبراهيم الحربي (تـ ٢٨٥ هـ) أنه وَعَد تلاميذه بالخوض في الاسم والمسمَّى، إلا أنه أحجم عن الخوض في ذلك وقال لهم: «قد كنت وعدتكم أنْ أملي عليكم في الاسم والمسمَّى، ثم نظرت فإذا لم يسبقني في الكلام فيها إمام يُقتدى به فرأيت الكلام فيه بدعة، فقام الناس وانصرفوا. ثم جاءه رجل يوم الجمعة فسأله عن هذه المسألة، فقال له: ألم تحضر مجلسنا بالأمس ؟ قال: بلى. فقال: أتعرف العلم كله؟ قال: لا. قال: فاجعل هذا مما لا تعرف»[٢٥].

وذهب الفخر الرازي (تـ٦٠٦هـ) إلى أنَّ البحث في هذه المسألة فضول من القول[٢٦]. ورأى ابن كثير(تـ٧٧٤هـ) أن الخوض في ذلك يجري مجرى العبث[٢٧].

ويمكن تصنيف الآراء والمذاهب في المسألة على النحو الآتي :

١- الاسم عينُ المسمَّى[٢٨]: وبه قال أكثر المنتسبين إلى السنَّة، ومنهم: أبوعبيد القاسم بن سلاَّم الهروي (تـ٢٢٤هـ) ومحمد بن إدريس الشافعي (تـ٢٠٤هـ) وأبو القاسم الطبري(تـ٣٥٠هـ) وهبة الله اللالكائي (تـ٤١٨هـ) ومحمد بن الحسن المعروف بابن فُورَك (تـ٤٠٦هـ)

والحسين بن مسعود البغوي (تـ٥١٦هـ) وابن عطية (تـ٥٤١هـ) والباقلاني (تـ٤٠٢هـ) وهو أحد قولين قال بهما أصحاب أبي الحسن الأشعري (تـ٣٣٠هـ)، وإليه ذهبت الحَشْوية والكرامية. وهؤلاء ينطلقون من الاعتقاد بالتطابق بين الدال والمدلول ويعتبرون أنَّ الاسم نفس المسمَّى، وأرادوا بالمسمَّى ما وضع الاسم بإزائه[٢٩]. وحجَّة أولئك قوله سبحانه وتعالى﴿سَبِّح اسْمَ ربك الأعلى﴾ [الأعلى٨٧: ١] والمسبَّح هو ذات الله لا ألفاظ الذاكرين، فاسم الله هو الله. وقوله تعالى أيضاً ﴿تبارك اسْمُ ربِّك ذي الجلال والإكرام﴾ [الرحمن ٥٥: ٧٨] والمتبارك هو الله سبحانه وتعالى. وقوله تعالى: ﴿ما تعبدون من دونه إلا أسماء سمّيتموها﴾ [يوسف ١٢: ٤٠] والمعبود - هنا - ذوات المسمَّيات لا الألفاظ الدالة عليها. ويعبِّر عن ذلك قول أبي الحسن الأشعري (تـ ٣٣٠ هـ): «منْ زعم أنَّ أسماء الله غيره كان ضالاً»[٣٠]. وروى البيهقي (تـ ٤٥٨ هـ) عن الإمام الشافعي -رحمه الله - قوله: «إذا سمعت الرجل يقول: الاسم غير المسمَّى فاشهد عليه بالزندقة»[٣١].

٢- الاسم غير المسمَّى:[٣٢] وهو رأي الجهميَّة، والمعتزلة، وكثير من الزيديَّة، وبه قال ابن حزم[٣٣] الأندلسي (تـ ٤٥٦ هـ). والقائلون بهذا الرأي يعدّون المسمَّى ما يطلق عليه الاسم، ويعتبرون المدلول أعم من المطابقي، فمدلول الخالق الخلق، والخلق غير ذات الخالق[٣٤].

وحجَّة هؤلاء قوله تعالى: ﴿ولله الأسماءُ الحسنى فادعوهُ بها وذَروا الذين يُلحدون في أسمائه﴾ [الأعراف٧: ١٨٠]، وقولهﷺ: «إنَّ لله تسعةً وتسعين اسماً»[٣٥] فلو كان الاسم هو المسمَّى لكان مؤدى الآية والحديث الحكم بتعدّد الآلهة. فالذين يذهبون إلى أنَّ الاسم والمسمَّى متطابقان يحذرون من القول: إنَّ الاسم يكتسب دلالته من خلال تواضع المجتمع اللغوي عليها، مما يفضي

بهم إلى القول: إنَّ (الله) – عزَّ وجل – لم يكن له اسم في الأزل؛ لأنه لم يكن ثمَّة لفظ ولا لافظون يتواضعون عليه، وبذلك يكون الاسم حادثاً[٣٦]. وذهبوا في قوله تعالى: ﴿سبِّح اسم ربك﴾ [الأعلى٨٧: ١]، وقوله: ﴿تبارك اسمُ ربِّك ذي الجلالِ والإكرامِ﴾ [الرحمن ٥٥: ٧٨] إلى أن الاسم – ههنا – مقحم، وأنّ كل حكم ورد فيه (اسم) فالمراد به مدلوله إلا بقرينة تبطل ذلك. فإذ ذكر اسم (زيد) اتجه الحكم إلى مدلوله إذا انعدمت القرينة[٣٧].

ومن هنا علَّق القاضي عبد الجبَّار (تـ ٤١٥ هـ) على قوله تعالى: ﴿سبِّح اسمَ ربِّك﴾ [الأعلى ٨٧: ١] فقال: كيف يصحّ تنزيه المسمَّى الذي هو (الله) تعالى، بعد ذلك: ﴿الذي خلق فسوّى﴾ [الأعلى ٨٧: ٢] والخلق من صفات الذات الإلهيَّة لا من صفات اسمه[٣٨].

وردَّ الجويني (تـ ٤٢٨ هـ) ما احتجوا به من وجهين، أولهما: أنه قد يراد بالاسم التسمية، ويحمل الإطلاق في الأسماء على المسمَّيات. وثانيهما: أنَّ كل اسم يدلّ على فعل، فالأسماء هي الأفعال، وهي متعدِّدة.

٣- ذهب أبو إسحاق الإسفراييني (تـ ٤١٨ هـ) إلى أنَّ أسماء الله تعالى ثلاثة أقسام: قسم للذات، وقسم لصفات الذات، وقسم لصفات الفعل؛ فالقسم الأوّل يكون الاسم والمسمَّى واحداً فيهما[٣٩]، مثل (قديم) و(إله) و(ملك). والثاني يكون الاسم صفة قائمة بالمسمَّى فلا يقال فيها: هي المسمَّى ولا غيره، نحو: العالم، والقادر، لأنَّ الاسم هو العلم والقدرة. والثالث هو من صفات الفعل؛ فالاسم غير المسمَّى، نحو: الخالق والرازق، فالخلق والرزق غيره. « ولو كان اسمهُ غيرَه أو ليس هو المسمَّى لكان القائل إذا قال: عبدالله – والله اسمه – أن يكون عبد اسمه أي غيره، أو لا يقال: إنه هو، وذلك محال» [٤٠].

٤- ذهب أبو حامد الغزالي (تـ ٥٠٥ هـ) إلى تغاير هذه المصطلحات الثلاثة وعدم ترادفها، وجعل الاسم يقابل الصفة، والمسمَّى يقابل الموصوف، والتسمية بمعنى الربط بين الصفة والموصوف[٤١].

وقد قسم الغزالي وجود الأشياء أربع مراتب، هي :

١- وجود عيني، وهو الوجود الحقيقي الأصلي.

٢- وجود ذهني، وهو الوجود التصوّري.

٣- وجود لساني، وهو الوجود اللفظي الدليلي.

٤- وجود خطّي يتمثّل في المكتوب.

إن الوجودَيْن الأوّلين وجودان حقيقيان لا يختلفان عبر العصور، أما الوجودان الأخيران فهما اللذان يختلفان عبر توارد الأيام، لأنهما وجودان اختياريان تواضعت عليهما الجماعة الإنسانية[٤٢]. فالغزالي يجعل الخط دليلاً على اللفظ، واللفظ دليلاً على الوجود التصوّري (المعنى = المفهوم)، وهذا الوجود الذهني مثال للموجود الواقعي (المرجع)، فالاسم – إذاً – علامة – رباعية الأطراف: وجود واقعي خارجي، وجود ذهني، وجود لفظي، وجود خطي. فالغزالي يجعل الوجود الواقعي (المرجع)؛ الأساس الذي تحيل إليه العلامة اللغوية (الاسم).

إنَّ كلمةً مثل كلمة «السماء» ذات وجود في عينها وذاتها، وهو وجود واقعي عِيَانيّ، ولها وجود نفسيٌّ تصوّري ذهني؛ ذلك أنَّ صورتها تنطبع في البصر، ثم في الإدراك، فلو عدمت السماء لبقيت الصورة الذهنية لها حاضرة في الذهن؛ فالمطبوع في الذهن مثال للمعلوم، والصورة المنطبعة في المرآة محاكية للموجود في الواقع الخارجي، ثم إنَّ لها وجوداً لفظياً يدلُّ على الوجود الذهني، ولها أيضاً وجود في الخط هو هذه الأصوات المقطّعة أربعة مقاطع، هي السين، والميم، والألف، والهمزة، وهو وجود دال على اللفظ لمن يطرق سمعه التلفظ بها[٤٣]. فالمسمَّى – على هذا – مفهوم الاسم

(المدلول) والاسم (دال) عليه، ولا مشاحَّة في أن الفرق بيِّن بين (الدالِّ) و(مدلوله) (٤٤).

وما تحرَّج منه القائلون باتحاد الاسم والمسمَّى وتطابقهما – وأعني به القول بحدوث الاسم بعد أن لم يكن – يردّ عليه الغزالي بأنَّ «معاني الاسم كانت ثابتة في الأزل، ولم تكن الأسماء؛ لأنَّ الأسماء – عربية أو أعجميَّة – كلها حادثة.... والأسماء التي سيلهمها الله عباده، ويخلقها في أذهانهم، وفي ألسنتهم، أيضاً معلومة عنده»(٤٥).

٥- وكان للفخر الرازي (تـ ٦٠٦ هـ) رأيان في المسألة ذهب في أولهما إلى القول بعدم التطابق بين الاسم والمسمَّى، فلفظة «الجدار» تختلف عن ماهيته، وكذلك لفظ «السماء»، و«الأرض».

وذهب في الثاني إلى أنَّ الاسم، والمسمَّى، والتسمية مصطلحات متغايرة لا ترادف بينها، قال: «المشهور من قول أصحابنا – رحمهم الله تعالى – أنَّ الاسم نفس المسمَّى وغير التسمية. وقالت المعتزلة: إنه غير المسمَّى وغير التسمية. واختيار الشيخ الغزالي – رضي الله عنه – أنَّ الاسم والمسمَّى والتسمية أمور ثلاثة متباينة، وهو الحق عندي»(٤٦).

واستدلَّ الرازي على تغاير «الاسم» و«المسمَّى»، بأنَّ «أسماء الله كثيرة، والمسمَّى ليس بكثير، فالاسم غير المسمَّى... وأما أنَّ المسمَّى بهذه الأسماء ليس بكثير فهو متفق عليه، فثبت أنَّ الأسماء كثيرة، وأنَّ المسمَّى ليس بكثير، وكانت الأسماء مغايرة للمسمَّى لا محالة» (٤٧).

ودلَّل على ذلك أيضاً بأن الإسم قد يكون موجوداً والمسمَّى مفقوداً، فيقال مثلاً: معدوم، ومنفي، وسلب، واللاثبوت، وهذه أسماء لمسمَّيات معدومة. وقد يكون للشيء الواحد أسماء كثيرة من قبيل الترادف، وقد يكون الاسم واحداً والمسمَّيات كثيرة من قبيل الاشتراك؛ ذلك أنَّ الاسم لفظ، وهو عرض، والمسمَّى

قد يكون ذاتاً ممكنة أو واجبة، ومن ذلك مثلاً لفظتا «الثلج» و«النار»، فلو كان الاسم هو المسمَّى لكان مَنْ تلفَّظ باللفظ الأول «الثلج» وجد برد الثلج، ومن تلفظ بالثاني وجد حرَّ النار.

تلك كانت جملة الآراء التي قيلت في مسألة تطابق الاسم والمسمَّى والتسمية أو اختلافها، والأسباب والدوافع التي كانت كامنةً وراء هذه المقولات. ولست هنا بصدد إثارة المسألة المتعلقة بخلق القرآن، والردود على القائلين بها، وإنما أردت أن أكشف عن المهاد النظري لمسألة التداخل الدلالي أو التطابق في ما بين المصطلحات الثلاثة، وأن أمهد بذلك للوقوف على جوانب المسألة لدى كل من الأصوليين، واللغويين والنحاة.

● الأصوليــون :

أشار الأصوليون إلى مسألة «الدلالة الوَضْعية» التي يريدون بها تطابق دلالة اللفظ الوضعية على مسمَّاه، نحو دلالة (الإنسان) على الحيوان الناطق. وقد سميت هذه الدلالة دلالة مطابقة لتوافق اللفظ مع ما وضع له توافقاً تاماً. وثمة دلالة اللفظ الوضعية على جزء مسمَّاه وهي دلالة تضمّن؛ لأن اللفظ دل على ما يقع ضمن المسمّى فلفظة (إنسان) ذات دلالة ضمنية على (حيوان) فقط، أو على (ناطق) فقط[٤٨].

وذهب الأصوليون إلى أن وضع الأسماء ينقسم خمسة أنواع، هي :

١- الألقاب والأعلام الموضوعة للتمييز بين المسميات، وهي تقوم مقام الإشارة إلى الوجود العينيّ، مثل: زيد، عمرو.

٢- الأسماء التي وضعت لإفادة بنية مخصوصة، كالإنسان والسبع.

٣- الأسماء التي وضعت لإفادة الجنس، نحو: العلم، والإرادة.

٤- الأسماء الموضوعة لإفادة أمر مرتبط بالمسمَّى، كأن يولد لامرئ ما فيسمى أباً، ومن ذلك أيضاً: تحت، وفوق.

٥- الأسماء التي تفيد معنى على وجه الاشتقاق، كقولنا: قاتل، سارق، مسروق، ومضروب[٤٩].

وقسموا أوضاع المفردات دلالياً قسمين، هما: المعاني الاسمية وهي تدرك بصورة مستقلة عن الجملة، وهذه تعم أسماء الذوات والمعاني (المصادر). والمعاني الحرفية، وهذه لا تعدو أن تكون جملة من الروابط التي لا تدرك مستقلة خارج التركيب، ولها دور أصيل في تركيب الجمل وربطها[٥٠].

فللمعاني الاسمية لدى الأصوليين استقلالها التصوري، لأنها «الصورة التي تحضر في الذهن، ويكون لها مطابق في الخارج ولو فرضاً مثل مفهوم العدم. .. فمعنى اللفظ هو نفس تلك الصورة، أما مطابقها فليس هو معنى اللفظ» [٥١].

فالاسم يحكي عن المعنى المستقل تصوّرياً (المسمى = المدلول) كما تحكي المرآة عن الصورة المنطبعة على سطحها، ولا فرق بين أن يكون المعنى المنطبع ذاتاً أو معنى نحو: زيد، وعمرو، وإرادة، وقيام، وسفر. ..

وحقيقة الاسم – تأسيساً على ما سبق – تتسم بميزتين، الأولى: دلالية، ويراد بها الاستقلال المفهومي، والثانية تركيبية، ويراد بها أن تكون عنصراً في العلاقة الإسنادية، سواء أكان الإسناد منه أو إليه.

والحرف على العكس من ذلك، فليس له استقلال في المفهوم، وهذا ما ينأى به عن أن يكون طرفاً في العلاقة الإسنادية في تركيب ما. ومن هنا كانت معاني الحروف معاني لا ترتبط بصورة ذهنية ما خارج إطار التركيب، فهي مجرد روابط بين أجزائه. والحقيقة أن المفهوم المستقل الذي قرنوا به الدخول في طرفي الإسناد فميزوا بذلك كلاً من الفعل والحرف عنه، لا يتناول تناولاً مباشراً ذلك اللفظ المؤلف من الزاي والياء والدال في(زيد)، إنما يتناول الموجود الذهني الذي يقع عليه هذا اللفظ المركب من جملة أصوات؛ ذلك أن عملية الإسناد بطرفيها لا يمكن أن تصح من اللفظ (زيد)، ولكنّها تصح من مسمّاه الذي تشير إليه هذه الأحرف المذكورة.

إن علماء أصول الفقه يفرقون بين كل من الاسم والمسمى والتسمية، فلكل من المصطلحات المذكورة دلالته الخاصة، فقد عرف الغزالي (تـ ٥٠٥ هـ) الاسم بأنه «ما يشعر بمسمّى من غير إشارة إلى زمن محصل» [٥٢]. وعرّفه الآمدي (تـ ٦٣١ هـ) بأنه «ما دلّ على معنى في نفسه ولا يلزم منه الزمان الخارج عن معناه لبنيته» [٥٣]. وذهب العضد الإيجي (تـ ٧٥٦ هـ) إلى أن اللفظ المفرد محصور في الاسم والفعل والحرف، وهو إما مستقل في المفهومية أو لا، فالثاني هو الحرف، والأول إما أن يدل بهيئته على أحد الأزمنة الثلاثة أو لا يدل، فالثاني هو الاسم، والأول هو الفعل[٥٤]، وإلى هذا ذهب كل من تقي الدين السبكي (تـ ٧٥٦ هـ) والإسنوي (٧٧٢ هـ) [٥٥] في فرزهما أقسام الكلام انطلاقاً من قبولها الدخول في عملية الإسناد.

إن لكل من المصطلحات الثلاثة دلالته الخاصة التي تباين دلالة المصطلحين الآخرين؛ ذلك أن الاسم منبئ عن المسمى وكاشف عنه، وأمارة عليه، وليس الاسم صورةً ذهنية، فهو لفظ يدلُّ على معنى في نفسه من غير اقتران بزمان محصّل، دلالة إشارة لا دلالة إفادة[٥٦]. فالصورة الذهنية إنّما هي للمسمَّى الذي هو المعنى الذي يشير إليه الاسم، والمراد بالمعنى هنا الذات أو الحدث الذي يُشير إليها الرسم الصوتي.

وقد فرَّق الرازي – كما فرَّق غيره بين هذه المصطلحات– وذهب إلى أنَّ الاسم لفظ دال بالتواضع والمواطأة على معنى ليس للزمان نصيب فيه، وأنَّ المسمَّى هو الشيء الذي وضع ذلك اللفظ بإزائه، واحتجَّ لذلك بغير ما دليل، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿ولله الأسماء الحسنى فادعوه بها﴾ [الأعراف ٧: ١٨٠] وقول النبيﷺ: «إنَّ لله تسعةً وتسعين اسماً» فالأسماء كثيرة والمسمَّى واحد[٥٧]. واحتجَّ لذلك أيضاً من الناحية اللغوية؛ ذلك أن اتفاق أهل اللغة معقود على انقسام الكلم أقساماً ثلاثة هي: الاسم، الفعل، والحرف، فالاسم كلمة، والكلمة هي الملفوظ بها،

والمسمَّى هو ذات الشيء وحقيقته وهي كل من اللفظ والمعنى تنطبق على الآخر، فاللفظ عَرَض، وحالٌ في المحل، وغير باق، ومركَّب من تعاقب حروف، وهو عبراني وعربي، أما المعنى فيقال فيه: جسم، وقائم بالنفس، وباق، وموصوف بالأعراض، فكيف يخطر ببال العاقل أن يقول: الاسم والمسمَّى واحد؟[٥٨].

والأسماء لا تغدو معروفة إلا إذا عُرفت أعيانها وعُهِدت، فالمسمَّيات أصل، والأسماء فرع لها، وإذا ارتفع الأصل ارتفع الفرع، فوجود الأعيان هو الأوّل، ووجود الأسماء تالٍ له، وأما إطلاق اسم على ما عُدِم أصله فهو من باب إعارته اسم شيء آخر موجود[٥٩]، وفي ذلك تأكيد مسألة التواضع في الأسماء، ومن ثمَّ اجتماعية الظاهرة اللغوية.

أما التسمية فهي عندهم عقد الصلة بين الاسم ومسمَّاه لتعيينه وتمييزه عن غيره[٦٠]؛ فهي مواضعة اجتماعية تجعل اللفظ دليلاً على المعنى. وتطلق التسمية على أمرين، الأول: وضع الاسم للمعنى. والثاني: ذكر الاسم، «والأشبه أنها أحقٌ بالوضع منها بذكر الاسم» [٦١].

وقد جعل ابن حزم الأندلسي (ت ٤٥٦ هـ) التسمية «تحريكنا الصدر واللسان عند نطقنا بهذه الحروف، وهي غير الحروف؛ لأنَّ الحروف هي الهواء المندفع، فهو المحرَّك – بفتح الراء –، والإنسان هو المحرِّك – بكسر الراء – والحركة هي فعل المحرِّك في دفع المحرَّك» [٦٢].

وتابع الغزالي (ت ٥٠٥ هـ) ابن حزم في تفريقه بين المصطلحات الثلاثة وتشبيه الاسم والتسمية والمسمَّى بالحركة، والتحرّك، والمتحرِّك، إذ الحركة دليل الانتقال من موضع إلى آخر، والتحريك عبارة عن إيجاد هذه الحركة، والمحرِّك هو القائم بإجراء الحركة، والمتحرّك دليل على الشيء الذي وجدت فيه الحركة،

والحركة صادرة عن فاعل، والمتحرّك هو الذي يدلّ على الموضع الذي حوى الحركة ولا يدلّ على الفاعل(٦٣).

والملحوظ هنا أن الغزالي يتابع ابن حزم حتى في أمثلته، ويقول بتباين الاسم والمسمَّى والتسمية؛ ذلك أن «التسمية هي إنتاج الدلالة التي قوامها الاتحاد بين العلامة وما تحيل إليه في الواقع الخارجي في سياق الإبانة(٦٤)»، فهي الحقل الدلالي الذي ننطلق فيه من المدلول إلى الدال؛ أي الاسم الذي يكشف عن حقيقة الشيء ويعرّفها، ويبين عن المسمَّى. وهي في مقابل الدلالة التي هي فعل الدالّ، ولا شك أن الدال يختلف عن الدلالة والمدلول؛ لأن الأسماء عبارات عن المعاني، والاسم عبارة عن المسمَّى، ووضع الاسم للمسمَّى مغاير لذات الاسم، كما أن المفهوم من التحريك مغاير للمفهوم من الحركة نفسها. ولو عدَّ الاسم هو المسمَّى، لكان وضع الاسم للمسمَّى من قبيل وضع الشيء لنفسه، وذلك محال.

وردَّ على من جعل الاسم هو التسمية استناداً إلى قوله تعالى: ﴿ولله الأسماءُ الحسنى﴾ [الأعراف ٧: ١٨٠] بأن التسمية تطلق ويراد بها إما وضع الاسم إزاء المسمَّى، أو ذكر الاسم والتلفظ به، وهي تقلّ أو تكثر بحسب الذين يتسمَّون بها، فكثرة التسميات ليست تحتاج بالضرورة إلى كثرة في الأسماء، والمراد بالآية الأسماء لا التسميات، أي الألفاظ الموضوعة الدالة على المعاني المختلفة(٦٥).

ولعلَّ الرأي الذي يمكن الركون إليه بعد عرض الآراء المتضاربة في ذلك عند الأصوليين أن الاسم ذو دلالتين، فقد يراد به المسمَّى تارة، وقد يراد به اللفظ الدال عليه والمؤلف من جملة حروف تشير إلى المسمَّى. فإذا قيل: قال الله كذا، أو سمع الله لمن حمده، فالمراد هنا المسمَّى (الذات الإلهية) نفسه. وإذا قيل: إن الله اسم عربي، والرحمن كذلك، والرحيم اسم من أسماء الله فالمراد هنا الاسم لا المسمَّى، فإذا قيل إن اللفظ غير المعنى، فلا شك في صحة ذلك، وإذا «أريد أن

الله – سبحانه – كان ولا اسم له حتى خلق لنفسه أسماء، أو حتّى سمّاه خلقه بأسماء من صنعهم، فهذا من أعظم الضلال والإلحاد في أسماء الله تعالى»[٦٦] ، ولعل في هذا إشارة إلى أن «الاسم» مشترك بين كل من المسمّى والتسمية، وأن القرائن هي الفيصل في تحديد الدلالة

● اللغويّون والنحاة :

شجر الخلاف فيما بينهم في تحديد الدلالة اللغوية لمصطلح (الاسم) تبعاً لاختلافهم في أصل اشتقاقه؛ أهو من السِّمة أو من الوَسْم؟ فذهب بعضهم إلى أن المعنى اللغوي له هو التنويهُ والرفع؛ ذلك أنَّ الاسم يسمو بمسمَّاه، ويدلُّ عليه، ويرفعه ويظهره، فاللام فيه حرف علَّة، ووزنه (فَعَل) أو(فَعِل)، وهو يائي أو واوي. وهذا هو قول البصريين، ودليلهم على ذلك ما يلي: [٦٧]

١- تكسير (الاسم) على (أسماء) يرد لام الكلمة المحذوفة.

٢- تصغيره على (سُمَيّ)، ذلك أن الجمع والتصغير يردان الأشياء إلى أصولها. وفي نقل سيبويه عن يونس أنَّ أبا عمرو بن العلاء، كان ينقل عن العرب تصغيرهم اسماً على (أُسيْم) كما يصغِّرون (ابناً) على أُبَيْن، وعليه قول الشاعر :

تَرْكُ أُبينيك إلى غير راع[٦٨]

٣- أن العرب تقول: فلان سَمِيُّك، وسَمَّيتُ فلاناً بكذا، وأسميته بكذا، وهذا مُدْخل له في باب الأكثر.

٤- أنه لم يرد عن العرب تكسيرهم إيّاه على (أوْسام) ولم ينقل عنهم تصغيره على «وُسَيْم»، ولم يقولوا: فلان وَسيمُك، ووسمتُ فلاناً أو أوْسمته بمعنى جعلت له اسماً.

وذهب آخرون إلى أنَّ الاسم مشتق من الوَسْم، فهو علامة على المسمَّى ومميز له من غيره، وبه قال الكوفيون. قال الفيروزأبادي: «واسمُ الشيء، وسِمُه، وسُمُه، وسُمَاه، وسِمَاه – مثلَّثتين – علامتُه، واللفظ الموضوع على الجوهر والعَرَض للتمييز، وجمعه: أسماء وأسماوات، وجمع الجمع أسامي، وأسامٍ، وسمَّاه فلاناً، وبه، وأسماه إيَّاه وبه، وسَمَاه إيَّاه، وبه... وسماوة كل شيء شخصه» (٦٩).

وقال أبو حاتم الرازي: «.... اسم الشيء سِمتُه والدليل عليه» «وقال الترمذي: الاسم هو السِّمة، وجميع العلم في الأسماء... » وكأنه سمِّي اسماً لأنه يضيء لك عن لبّ الشيء ويترجم عن مكنونه... فقوله: ﴿وعلَّم آدم الأسماءَ كلها﴾ [البقرة:٢:٣١] أي أعطاه سمة كل شيء ليستدلّ على مكنون كل شيء وجوهريته»(٧٠)، «ولأنه تنويه بالدلالة على معنى الاسم، لأن المعنى فيه»(٧١). وعلى هذا يكون منه فاء الكلمة واواً، فهو على مثال (عِدَة) و (زِنة) إلا أنه عوِّض عن المحذوف هاء. ويعضد القول الأوَّل جملة أمور، منها :

١- أن (الاسم) يكسَّر على أسماء، ولم يأتِ مكسَّراً على أوسام.

٢- أنه لم يرد مصغَّراً على (وُسَيْم)، وصغِّر على (سُمَيّ)، والتكسير والتصغير يردان الأشياء إلى أصولها.

٣- الدخول في باب الأكثر؛ ذلك أنَّ القول باشتقاقه من السموّ مدخل في باب الأكثر، وجعله مشتقاً من (الوَسْم) مدخل له في باب الأقل؛ ذلك أن حذف اللام كثير وحذف الفاء قليل.

٤- أن جعله من باب (السموّ) يفضي إلى جعل الهمزة في أوّله عوضاً عن الواو في آخره أو الياء، وهذا موافق لأصولهم في أن يكون المعوَّض في غير محل الحذف، وفي ذلك يقول الزجَّاج: «... ومَنْ قال: إنَّ اسماً مأخوذ

من «وَسَمْتُ» فهو غلط، لأنا لا نعرف شيئاً دخلته ألف الوصل وحُذفت فاؤه... ولا يقدر أحد أن يرى ألف الوصل فيما حذفت فاؤه من الأسماء»(٧٢).

٥- بطلان قول من ذهب إلى أن(أسماء) و(سُمَيّ) الأصل فيهما (أَوْسام) و(وُسَيْم) ثم قلبت (أوسام) إلى (أسماء) فأعل إعلال (كِساء) وصار (وُسَيْم) (سُمَيْواً) ثم أعلَّ إعلال (جُرَيّ) مصغّر (جَرْو)، فلما اجتمعت الياء والواو وسبقت إحداهما بالسكون فقلبت ياء وأدغمت الياء في الياء؛ لأنَّ القلب لا يصار إليه إلا إذا دعت ضرورة إلى ذلك، لأنه خلاف الأصل(٧٣).

وبناء على ما سبق إيراده من مرجّحات نذهب إلى ترجيح الرأي الأوّل، لما ورد فيه من سماع، وموافقته أصول العربية، على الرغم من أن الرأي الثاني مقبول من جهة الوظيفة الدلالية، ولكنه خارج عن السماع وأصول العرب في تصاريف كلماتها.

وتعود فائدة هذا الخلاف اللغوي إلى أمر عَقَدي، فالذين ذهبوا إلى اشتقاقه من (السمو والرفعة) يقولون: إنَّ (الله) – سبحانه وتعالى – لم يزل «موصوفاً قبل وجود الخلق وبعدهم وعند فنائهم، لا تأثير لهم في أسمائه ولا صفاته، وهو قول أهل السنة»(٧٤).

أما الذين قالوا بالرأي الثاني فيقولون: «إنَّ الله كان في الأزل من غير اسم ولا صفة، ولـمَّا خلق الخلق جعلوا له أسماء وصفات»، وهو قول المعتزلة، وهذا أشدُّ من قولهم بخلق القرآن(٧٥).

وقد كان أبو عبيدة معمر بن المثنى (ت ٢١٠ هـ) يذهب إلى أن الاسم هو المسمَّى من دون أن يذكر حداً له؛ فقد نقل المبرِّد عنه قوله: «الاسم هو المسمَّى»(٧٦). وقال في تفسيره (البسملة): «وبسم الله: إنما هو بالله؛ لأن اسم الشيء هو الشيء بعينه» وذهب في قول لبيد(٧٧) :

إلى الحَوْل ثمَّ اسمُ السَّلامِ عليكما ومَنْ يبكِ حَوْلاً كاملاً فقد اعتذرْ

إلى أن (اسم السلام) هو السلام، وأنَّ المراد: ثمَّ السلام عليكما، وإنما أدخل (الاسم) هنا صلةً، لأنَّ اسم المسمَّى هو المسمَّى بعينه.

وقد ردَّ أبو جعفر الطبري (تـ ٣١٠ هـ) هذا التأويل؛ لأنه لو صحَّ تأويله على ما قال به أبو عبيدة لأمكن أن يقال: رأيت اسم زيدٍ، على أن اسمه هو نفسه، والعرب تجمع على استحالة ذلك، قال: «ويُسْأل القائلون عن قول من حكينا قوله هذا – وهو يريد أبا عبيدة – فيقال لهم: أتستجيزون في العربية أن يقال: أكلت اسمَ العسل، يعني بذلك أكلت العسل كما جاز عندكم: اسم السلام – يعني في قول لبيد المتقدم – وأنتم تريدون: السلام عليكم ؟ !» [٧٨].

وخرَّج الطبري قول لبيد السابق تخريجين، أولهما: أن يكون السلام هنا اسماً من أسماء الله – تعالى – والمعنى: ثمَّ الزما اسم الله وذكْره بعد ذلك ودَعَا ذكْري والبكاء عليَّ، وذلك على وجه الإغراء، وجاء (الاسم) مرفوعاً لتأخّر الحرف الذي يؤدي معنى الإغراء – وهو عليكما – وهذا مذهب وارد في العربية، وعليه قول الراجز :

يا أيُّها المائحُ دلوي دُونَكا[٧٩]

فالمراد الإغراء بـ (دونَك) وهي مؤخَّرة، وكذلك يكون قول لبيد، وهذا هو المعنى المقدّم والأَولى[٨٠]. وثانيهما: أن الاسم يراد به التسمية فهما متطابقان، ومعنى البيت: ثمَّ تسميتي الله عليكما، ومثله قول من يُعجَب بشيء ما: اسمُ الله عليك، وكأن المراد أعيذكم من السوء[٨١].

وسكت ثعلب (تـ ٢٩١ هـ) عن القول في التفريق بين المصطلحين، فقد قيل له وقد نُقِل عنه قول سيبويه بالتفريق بينهما: «ليس لي فيه قول» [٨٢].

وفرّق أبو حاتم الرازي (تـ ٣٢١ هـ) في كتابه «الزينة في الكلمات الإسلامية» بين الاسم والمسمَّى، ذلك أنَّ الأسماء عبارات عن المعاني[٨٣]، فلو أنَّ ثمة تطابقاً لكان (المسمَّى) بعدد الأسماء التي تعبّر عنه أو تشير إليه، فللسيف – مثلاً – أسماء كثيرة، نحو :العَضْب، والمهنّد، والمشرفيّ، و الاختلاف في المواضعة إنما يقع في الأسماء لا في الذوات المسمَّاة، فهذه ثابتة لا تتغيَّر.

إن الاسم والمسمَّى يشبهان الصفة والموصوف، وهما – لا شكَّ – متغايران، وذلك «أن كل صفة وموصوف مخلوق، وشهادة الصفة أنها غير الموصوف، وشهادة الموصوف أنه غير الصفة، والاسم شيء والمسمَّى شيء آخر، وكل شيء يعرف باسم.

وخرِّج تأويل الطبري بيت لبيد بأن مراده من تطابق الاسم والمسمَّى أن كل اسم تحته معنى، نحو (زيد، وعمرو)؛ فإذا كان المقصود هو اللفظ المؤلف من الزاي، والياء، والدال، كأن تقول: امحُ اسم زيد، أو امحُ منْ كتابك زيداً، فالقول بتطابق الاسم والمسمَّى صحيح. وإذا قصد بذلك أن اللفظ (زيداً) هو ذات الشخص المسمَّى به فهذا خطأ؛ « فإن أراد أنَّ الجوهر هو مستحق للاسم، وأنَّ بنية الاسم قائمة معه، واللفظ هو المعبِّر عن تلك البنية، وهو غيره، جاز أن يقول: الاسم هو المسمَّى، يريد البنية التي هي معنى الاسم الواقعة له بوقوعه، لازمة له، فهو مصيب»[٨٤].

وكان ابن السِّيد البطليوسي (تـ ٥٢١ هـ)، وأبو القاسم السهيلي (تـ٥٨١هـ) أكثر اللغويين والنحاة تناولاً للمسألة، فقد خصَّها ابن السِّيد برسالة بعنوان – «رسالة في الفرق بين الاسم والمسمَّى» [٨٥]. وخصَّها السهيلي ببحث ماتع في مقدمة كتابه « نتائج الفكر » [٨٦].

وقد تردَّد ابن السِّيد بين القول بتطابق الاسم والمسمَّى حيناً، والقول باختلافهما حيناً آخر، فقد بدأ رسالته الآنفة الذكر في تبيين كيف يكون الاسم غير

المسمَّى، وأراد بالاسم – ههنا – الاسم الذي يقصد به «التسمية» والعبارة عن المعنى الذي يريد المتكلم تأكيده، فسؤال شخص عن اسمه لا يراد منه الاستفسار عن ماهية الذات وحقيقتها، وإنما يتوجه القصد إلى العبارة/الرمز الذي أشير به إلى هذه الذات.

فإذا قال شخص ما: محوت اسم زيد من مكان وأثبته في آخر، فالحروف التي تؤلف اللفظ (زيداً) ليست هي ذات الشخص الذي تدلُّ عليه، فهي – في الحقيقة – مجرد أصوات ترمز إلى الذات التي علقت بها.

وعلى الرغم من إفادة الاسم – ههنا – ما تفيده التسمية، ثمة فرق بيِّن بينهما من ناحية البنية ومن ناحية الوظيفة. أما الفارق الوظيفي فهو ينقسم إلى الوظيفة الدلالية من جهة، والوظيفة السياقية داخل التركيب، فمن ناحية الدلالة تعد التسمية الحقل الدلالي الذي يُنْطلق منه للربط بين الدال والمدلول، والاسم مجرد رمز وعلامة على مسمَّاه. أما من جهة الوظيفة السياقية فالاسم لا أثر له فيما بعده، فلا يحتاج في سياق التركيب إلى ما يرتبط به بعلاقة التعدية، والعكس من ذلك ترتبط «التسمية» بما بعدها بالعلاقة نفسها. فهي تعمل عمل الفعل، فنقول: أعجبني تسميةُ زيدٍ أخاه سعيداً، على غرار قولك: عجبت من قَوْت زيدٍ عيالَه، بفتح القاف في (قَوْت)، أما الاسم (قُوت) فهو (اسم) لا يرتبط بعلاقة تعدية في سياق التركيب، فالقَوْت مصدر عمل الفعل، والقُوت بضم القاف علامة لما هو ذات تقوم بوظيفة الإشباع.

وتأسيساً على ذلك ذهب ابن السِّيد إلى أن المقصود بـ (الأسماء) في قوله تعالى: ﴿ولله الأسماء الحسنى﴾ [الأعراف ٧: ١٨٠]، وفي قوله ﷺ : «إنَّ لله تسعة وتسعين اسماً» هو التسمية، لأنَّ في جعل الاسم – ههنا – ذات الاسم إثباتاً لتعدّد المسمَّيات، وهذا كفر بإجماع.

وأما جعل الاسم هو المسمَّى فيكون من ثلاثة أوجه، منها ما هو حقيقي، ومنها ما هو مجازي، وهي(٨٧):

١- أنَّ وَضْع الأسماء على المسمَّيات سببه غياب الذوات عن العيان فأحوج إلى ما ينوب عن هذه المسمَّيات في نقل المعاني إلى نفوس السامعين، فهذه نيابة عن المسمَّى في نقل التصوّر – والمتصوَّر واحد من كل منهما – ومن هنا جاز أن يقال – بضرب من التأويل –: إنَّ الاسم هو المسمَّى.

٢- أن أكثر المعاني المشتقَّة للمسمَّيات لازمة لها، موجودة فيها، فمَنْ فيه حياة قيل له: حيٌّ؛ فالتلازم موجود بين الاسم ومسمَّاه؛ ذلك أنَّ الاسم يوجَدُ بوجود المسمَّى، ويرتفع بارتفاعه، فمن هنا أيضاً أمكن أن يقال – بضربٍ من التأويل – : إنَّ الاسم هو المسمَّى.

٣- أن العرب تقصد بالاسم (المعنى – المدلول) الذي تحت التسمية، ذلك أنَّهم يقولون: هذا مسمَّى زيد، ومرادهم أنَّ معنى هذا المسمَّى بهذه الحروف المقطعة هو (زيد)، ويقولون كذلك: هذا اسمُ زيد، ومقصدهم أنَّ هذه الحروف التي تشكل اللفظة «زيد» هي التي أطلقت على تلك الذات، وبهذا يكون الاسم والمسمَّى مترادفَيْن على (المدلول) الواقع تحت التسمية. وإذا ما قيل: كتبت اسم خالد أو عمرو. .. فالمراد: كتبت هذه الحروف المقطَّعة التي يشكل مجموعها كلمة (زيد)، هذه الكلمة التي يقع المسمَّى– ذاتاً أو معنى – تحتها، إلا أنها أنيبت مناب هذا المعنى، وأقيمت مقامه.

أما السهيلي (تـ ٥٨١هـ) – فقد كانت المسألة موضع اهتمامه، فأفرد لها صفحات من كتابه (نتائج الفكر) فنَّد فيها شُبَه القائلين باتحاد الاسم والمسمَّى، وردَّ على من اتهم سيبويه بهذه القالة ونسبها إليه، وعلى من قلل من شأن البحث في هذه المسألة، ومن شنَّع على غيره ممن عرض للمسألة وعنَّفه أو بدَّعه، فقال: «فهي مسألة طال فيها التنازع، وكثر فيها القول بين الأصوليين والمتفلسفين وشاركهم فيها طائفة من النحويين، حتى ألفوا فيها التواليف، وصنفوا فيها

التصانيف، وشنَّع كل فريق على مخالفه بأنواع التشنيع والتعنيف، وبدَّع بعضهم بعضاً حتى كاد يكفره والأمر في ذلك – إن شاء الله – سهل المسلك، قريب المدرك لمن شرح الله صدره ونوَّر بصيرته. وإن كان أبو حامد الغزالي قد زعم أنها طويلة الذَّيل، قليلة النَّيل، وليس الأمر كما ذكر، بل فيها كثير لمن نظر واستبصر»[٨٨].

إنَّ فتح مغاليق هذه المسألة، وتبيان رسومها يفضي إلى فتح مغاليق كثير مما يعترض الناظر في القرآن الكريم أو الباحث في حديث النبي ﷺ أو المتفحّص لكلام العرب الذي يؤدي فهمه ومعرفة خفيات أسلوبه إلى فهم كتاب الله الكريم ومعرفة تأويله، وما ترمي إليه الأحاديث النبوية الشريفة[٨٩].

يفرّق السهيلي بين الاسم في أصل الوضع ومسمَّاه؛ ذلك أنَّ للموجودات مظهرين هما: الوجود العيني، مثل زيد وعمرو، والوجود الذهني التصوّري، نحو العلم، والإرادة، والألفاظ التي تعبر عنهما وتشير إليهما هي ألفاظ يمذل بها اللسان، وهي تكشف عن حقيقة الوجودين في مجتمع لغوي ما، وهي ألفاظ مؤلفة من جملة من الأصوات المقطَّعة، وذات طبيعة فيزيائية وضع لها لفظ مؤلف من همزة الوصل، والسين، والميم للتعبير عنها، فهذا اللفظ المؤلف من الزاي والياء والدال عبارة «عن الشخص الموجود في العيان والأذهان وهو المسمَّى، واللفظ الدال عليه، الذي هو الزاي والياء والدال، وهو الاسم» [٩٠] ، فهذا الأخير (زيد) أصبح (مسمَّى) من حيث عُبِّر عنه باللفظ الذي هو الهمزة والسين والميم[٩١].

ويمكنُ تقريب ذلك بتشبيه الاسم (بالحِلْية) و(المسمَّى) بـ (المحلَّى)، فإذا قيل: حلَّيت الفتاةَ بهذه الحلية، أو أسميتُ زيداً بهذا الاسم، ومعلوم ضرورة أنه لا اتّحاد بين (الحلية) و(المحلّى) فكذلك الشأن بالنسبة إلى كل من (الحلية) و (المسمَّى). ثمَّ إنَّ (التحلية) – وهي وضع (المحلِّي) – بكسر اللام – (الحلية) على (المحلَّى) – بفتح اللام –، فكذلك « التسمية » هي إجراء (الاسم) على (المسمَّى) وتخصيصه به.

إذاً فالألفاظ مختلفة غير مترادفة، فلكل لفظ دلالته؛ ذلك أنَّ القول باتحاد الاسم والمسمَّى يفضي بالضرورة إلى بطلان أحد المعاني الثلاثة، وهذا – كما ترى – يرجع في الحقيقة إلى قول أبي حامد الغزالي مع اختلاف في الأمثلة المضروبة، والمغايرة بين هذه المصطلحات منسوبة إلى سيبويه، وقد أخطأ من نسب إليه غير ذلك احتجاجاً بقوله: «فأمَّا الفعل فأمثلة أخذت من لفظ أحداث الأسماء» (٩٢). يقول السهيلي: «فقد نصَّ على أنَّ الاسم غير المسمَّى لو تأملوه، ولكنَّهم تعامَوْا عنه وأغفلوه، فقال – رحمه الله –: الكلم: اسم، وفعل، وحرف؛ فقد صرَّح بأن الاسم كلمة، فكيف تكون الكلمة هي المسمَّى، والمسمَّى إنما هو شخص، فهذا بيان ونصٌّ، لا سيما مع قوله فيما بعد: تقول: سمَّيتُ زيداً بهذا الاسم كما تقول: علَّمته بهذه العلامة» (٩٣)؛ ذلك أنَّ ما يعرض له سيبويه من علامات الإعراب والإعلال، والإبدال، والحذف والزيادة، هو ما يعتري الاسم ولا علاقة له بالمسمَّى البتَّة(٩٤).

وأما شُبَه القائلين باتحاد الاسم والمسمَّى فمرجعها أمران، الأول: عقلي، وهو أن القول باختلافهما يفضي إلى القول: إنَّ أسماءَه مخلوقة وصفاته محدثة، والثاني: آيات من القرآن الكريم، أو مواضع من حديث النبي ﷺ أو كلام العرب.

أما الرد على الشُّبه العقلية، فإن القول باختلاف دلالة هذه المصطلحات لا يلزم من ذلك القول بحدوث أسمائه و صفاته، فالله – سبحانه وتعالى – هو الذي سمَّى نفسه بكلامه القديم، إذ القرآن قديم لا محالة، وهو متضمن أسماء الله الحسنى، فالاسم هو اللفظ الدال على المسمى، وهو مخالف للمسمَّى. والقائلون باتحاد الاسم والمسمى مخالفون لأهل السنة. .. «وأصلنا المتقدم موافق للغة، موافق لمذهب أهل السنة، مخالف لمذهب أهل المعتزلة، لأنهم لا يقولون بقدم الكلام، فالاسم على مذهبهم غير المسمى، كان من كلام الخالق أو من كلام المخلوق. .. فقد حصحص الحق، وتبين القصد، والحمد لله» (٩٥).

أما الآيات القرآنية التي كانت مثار الشبهة عند القائلين باتحاد الاسم والمسمى فهي قوله تعالى: ﴿سبِّح اسمَ ربكَ الأعلى﴾ [الأعلى ٨٧: ١]، وقوله: ﴿واذكر اسمَ ربك﴾ [الإنسان ٧٦: ٢٥] وقوله: ﴿تباركَ اسمُ ربكَ ذي الجلالِ والإكرام﴾ [الرحمن ٥٥: ٧٨] و ﴿ما تعبدون من دونِه إلا أسماءً سمَّيتموها﴾ [يوسف١٢: ٤٠] والمسبَّح هو الله – عز وجل –، والذي أُمِرْنا بذكره هو الله سبحانه وتعالى، وما أُمر النبي بذكر غير الله. ومذهب الغزالي (ت ٥٠٥ هـ) في هذه الآيات تعلُّق الذكر بالاسم مع مخالفته للمسمى تعظيماً للاسم، و إذا وجب تنزيه المعظَّم وجب تنزيه ما هو بسببه، وهو الاسم ههنا. و هذا رأي مردود من نواحٍ عدة، منها:[٩٦]

١- أنه لم يرد عن النبيﷺ أنه كان يقول في تسبيحه: «سبحان اسم ربي» وفي هذا دليل على عدم اعتقادهم بتعلق التسبيح بالاسم، وإنما المقصود – ههنا– المسمى.

٢- أن ما ذهب إليه الغزاليّ يفضي إلى إطلاق التكبير، والتحميد، والتنزيه، والتقديس على الاسم، فيقال: كبرتُ اسمَ ربي، واسمُ ربي أكبرُ، وهذا لم يرد عن أحد من المسلمين.

٣- أن الاسم لو كان هو المسمَّى لأمكن القول: اسمُ الله أكبر بدلاً من (الله أكبر)، وسجدت لاسم ربي، و خفت اسم ربي...

ولكن العلة التي يخرَّج عليها ذكر الاسم في الآيات، أن الذكر محلُّه القلب، والتسبيح نوع منه دون التلفّظ باللسان، والله – جلَّ وعلا – تعبَّدنَا بالأمرين معاً، أقصد بالذكر القلبيّ واللسانيّ، اعتقاداً ونطقاً، وبذلك يكون معنى الآيات: اذكر اسم ربك بالقلب واللسان، لأن الذكر القلبي يتعلَّق بالمسمَّى الذي علامته لسانيَّة (الاسم) والذكر اللساني يتعلق بكل من اللفظ ومسماه؛ فاللفظ ليس مراداً «لنفسه، فقد وضحت تلك الحكمة التي من أجلها أُقحم ذكر الاسم وأنه به كملت الفائدة،

وظهر الإعجاز في النظم و البلاغة في الخطاب»[٩٧]. وعلى هذا يكون ذكر الاسم تنويهاً بنوعَي الذكر القلبي واللساني[٩٨].

وأما ما اشتبه عليهم في قوله تعالى: ﴿ما تعبدون من دونه إلاَّ أسماء سمَّيتموها﴾ [يوسف ١٢: ٤٠] فقد ذهب ظنُّ القائلين باتّحاد الاسمِ والمسمَّى إلى أنَّ المعبود – ههنا – هو الاسم، والمعبود – حقيقةً – هو المسمى، وهم عبدوا تلك المسميات من باب التعظيم و التفخيم لأسمائها التي لا تدلّ على (مسمى) حقيقي، فكأنهم بذلك عبدوا الأسماء التي اخترعوها، و لو كانت الأسماء – ههنا– ذات المسميات لكان الكلام خلواً من الإعجاز، ولخبت فائدة الكلام، وضاعت بلاغة النظم[٩٩]. وذمُّهم راجع إلى خصوصية التسمية لا إلى مطلقها[١٠٠].

وأما الشُبه التي مرجعها كلام العرب، فمنها قول لبيد :

إلى الحَول ثمَّ اسمُ السلام عليكما ومَنْ يبك حَوْلاً كاملاً فقد اعتذرْ

وقول ذي الرمَّة: [١٠١]

لا يَنْعشُ الطرفَ إلاَّ ما تخوَّنَهُ داعٍ يناديه باسمِ الماءِ مبغومُ

وقول ذي الرمَّة أيضاً : [١٠٢]

تداعَيْن باسمِ الشِّيبِ في مُتَثَلَّم جوانبه من بَصْرةٍ و سِلام

وقد ردَّ السهيلي على تأويلات ابن السِّيد في الآيات والأبيات، فقال: «وقد أجاب بعض الحذّاق عن هذا بجوابٍ لا يقوم على ساقٍ، ولا يكاد يفهم لشدَّة التكلّف والاستغلاق. وكان هذا الرجل قد ألف في الاسم والمسمَّى كتاباً، ذهب فيه إلى أنّ الاسم غير المسمَّى كما قدمناه، ولكنه تكلَّف وتعسَّف، ومَنْ ألف فقد استُهدف» [١٠٣].

فبيت «لبيد» يوجَّه توجيهين، أولهما: أن مراد الشاعر بالسَّلام هو التحية، فشرَّفه لبيد بالإضافة إلى اسم الله عز وجل مبالغةً في التعظيم والاحترام، فكأنَّما يقول: «لم أجد سلاماً أشرف من هذا أحيِّيكم به. وثانيهما: أن الشاعر لم يرد إيقاع السلام حالاً، وإنَّما أراده بعد انقضاء الحَوْل، فلو أنه حيَّا قائلاً: ثمَّ السلامُ عليكم لكان يُفهَمُ منه إرادة إيقاع التحيَّة حالة التلفّظ بالبيت، ولذلك جاء ذكره (الاسم) الذي هو عبارة عن اللفظ مراداً بذلك جعل النطق بالتسليم بعد الحَوْل، فالسلام دعاء، ولا ارتباط للدعاء بالمستقبل، ذلك أنَّ «الظروف إنما تقيِّد الأحداث الواقعة فيها خبراً أو نهياً، وغير ذلك من المعاني فهي واقعة لحينه» [١٠٤]. وعلى هذا يكون إيقاع التسليم بعد انقضاء الحول، ولو حذف لفظ (الاسم) من البيت لوقع التسليم في الحال، ولكن ذكر الاسم – وهو اللفظ – تقييداً للتسليم وجعله ما بعد الحَوْل ظرفاً له[١٠٥].

وأما بيتا ذي الرمة، فقد قصد في البيت الأول إزالة الاشتراك بين لفظ (الماء) وصوت الظبية، ولم يقصد إلى حكاية صوت الظبية باسم الماء، وأنها دعت ولدها بهذا الاسم فغدا صوتها كأنه تعبير عن الماء. والبيت الثاني منهما شبيه بالأول ولا يخرج تأويلهما عن سابقهما، ذلك أنه لم يأت بـ «الشِّيْب» في حال تنكير وليس للألف واللام وجود في تصويت الإبل في أثناء سيرها، مما يدل على أن قصد الشاعر أن الإبل تدعو بعضها بعضاً بصوت يشبه نطقاً وتلفظاً صوت «الشيب».

فالنزاع في لفظة (ا س م) وأنها تطلق على الألفاظ فيكون الاسم عين التسمية بالمعنى المذكور، أي القول الدال لا بمعنى فعل الواضع، وهو وضع الاسم للمعنى، أو تطلق على مدلولاتها فيكون عين المسمَّى.

لقد تبوّأ الاسم لدى النحاة مكانة متقدّمة فاقت قيمة قسيميْه الفعل والحرف، فهو الأول في الدرس النحوي من حيث البناء والإعراب، ومن حيث دوره الوظيفي في التركيب، وتحمّله مختلف المعاني النحوية التي يحكمها السياق(١٠٦)، ووجود الفعل مرهون بوجود الاسم، ووجود الحرف مرهون بوجود الفعل(١٠٧).

إنَّ تتبع التعريفات التي وضعها النحاة للاسم يكشف عن حيرة واضطراب شديدين، مما جعل حدودهم غير جامعة ولا مانعة؛ ذلك أنك تقف على خلط منهم بين حدّ الاسم وعلاماته، مما يعكس إحساساً لديهم بالاضطراب في تحديد تخوم كل مصطلح.

لم يضع شيخ النحاة سيبويه حدّاً للاسم، إلا أنَّه قسمه انطلاقاً من الاعتبار الشكلي فاقتصر على التمثيل دون وضع حدٍّ له فقال: «فالكلم: اسم، وفعل، وحرف جاء لمعنى ليس باسم ولا فعل، فالاسم: رجل، وفرس، وحائط» (١٠٨).

وانطلق في تقسيم آخر للاسم من الاعتبار الوظيفي في التركيب، فقد نقل عنه ابن فارس (تـ ٣٩٥ هـ) أنه قال: «الاسم هو المحدَّث عنه» (١٠٩).

وأرجع السهيلي امتناع سيبويه من وضع حدٍّ جامع مانع للاسم ووضعه حدَّين لكل من الفعل والحرف، إلى أنّ الاسم لدى النحاة واقع على ما هو في كلام العرب، فلم تكن ثمة حاجة إلى وضع حدٍّ له والفعل والحرف عبارتان اصطلح عليهما النحاة، فالفعل عند العرب ما دلَّ على الحدث، وهو عند النحاة فقط ما دلَّ على حدث مقترن بزمان، والحرف عند النحاة ما دلَّ على معنى في غيره، والعرب لا يعرفون للحرف هذا المعنى(١١٠)؛ ذلك أن متكلم اللغة لا يلتفت إلى تحديد المفاهيم والمصطلحات، فحسبه إنجاز العناصر اللغوية التي تكون سبيل تواصل مع مجتمعه، من خلال العلاقات السياقية التي تحقق غرضه. ثم إنَّ مرحلة تحديد المصطلحات والمفاهيم مرحلة تالية مرحلة إنجاز الحدث اللغوي، يدلُّ على ذلك تعدّد المفاهيم للمصطلح الواحد، والخلط بين المصطلح وعلاماته،

وإدخال عناصر لغوية ضمن مصطلح الاسم لا تخضع لدى التدقيق لمفهوم الاسم الذي لم يتبلور على نحو يكشف عن اتفاق بين النحاة عليه.

ولكنَّ السهيلي ذهب إلى أنَّ سيبويه «فرَّق بين الاسم والمسمَّى فليس الاسم هو المسمَّى ذاته» (١١١).

وكان منطلق السهيلي من هذا الاستنتاج أنّ ما أورده سيبويه والنحاة من بعده علامات للاسم ليس له أي ارتباط بالمسمَّى الذي هو الشخص، وهذا دليل على أنَّ أحداً منهم لم يقل بتطابق الاسم والمسمَّى، ولم يشر إلى ذلك عربي، ولم يعتقده نحوي(١١٢).

وأما ما نُسب إلى سيبويه من قوله باتحاد الاسم والمسمَّى عند نصِّه على أنَّ الأفعال «أمثلة أخذت من لفظ أحداث الأسماء»، فالمعنى أنها مشتقة من المصادر التي تحدثها الأسماء التي يراد بها أصحاب الأسماء لا المسمَّيات، فالكلام بذلك يكون على تقدير مضاف محذوف، «والمحتملات لا تعارَض بالنصوص... وقد نصَّ – رحمه الله تعالى – قبل هذا الكلام بسطر واحد على أنَّ الاسم غير المسمَّى... فقال: والكلم: اسم، وفعل، وحرف. .. فكيف تكون الكلمة – وهي اسم– هي المسمَّى، والمسمَّى إنما هو شخص، فهذا بيان ونصٌّ، ولا سيما مع قوله فيما بعد: تقول: سمَّيت زيداً بهذا الاسم، كما تقول: علَّمته بهذه العلامة»(١١٣).

والتفت الكسائي (تـ ١٨٩ هـ) إلى معنى سياقي آخر، وهو ارتباط الاسم بما قبله بعلاقة الوصفية فالاسم – عنده – ما صحَّ أن يوصف. واعتُرض على هذا الحد بأن ثمة ما هو معدود في الأسماء إلا أنه لا يقع موصوفاً، وذلك مثل كيف، وأين(١١٤).

وأشار الفراء (تـ ٢٠٧ هـ) إلى جانب شكلي يميز الاسم وهو التنوين، والألف واللام. وآخر وظيفي، وهو علاقة الإضافة، فقد نقل عنه ابن فارس أنه قال: «الاسم ما احتمل التنوين، والإضافة، أو الألف واللام» (١١٥).

والعلامة الوظيفية التي أشار إليها الفراء يمكن أن تكون تعبيراً عن علاقتي الإسناد والتعدية(١١٦) فيما أطلق عليه النحاة اسم الإضافة اللفظية عندما يكون المضاف اسم فاعل أو مفعول أو صفة مشبَّهة، إذ الارتباط بين الطرفين ارتباط وثيق يكاد يحيلهما كلمة واحدة(١١٧)، فيغدو اتصال الجزأين مقوياً لقبح فصل عرى العلاقة بينهما(١١٨)، ومن ذلك قوله ﷺ: « أنا وكافل اليتيم هكذا» (١١٩)، ولعلَّ في إشارة النبي ﷺ إلى التلازم بضم إصبعيه وتلاصقهما دليلاً على تلازم العلاقة بين المضاف (كافل) والمضاف إليه(اليتيم).

ومن هنا نجد الفراء يفرِّق بين اسم الفاعل العامل – وهو عنده اسم؛ إذ إنه لا يقبل التنوين(١٢٠) نتيجة علاقة الإضافة، ولأن معناه ماضٍ – وبين اسم الفاعل العامل عمل فعله حتى جعله قسيماً للفعلين الماضي والمضارع، وسمَّاه فعلاً دائماً(١٢١).

واستند المبرد (تـ ٢٨٦ هـ) في حدِّه الاسم إلى المعنيين، الشكلي والوظيفي، فأما الشكلي فقبوله حرف الجر. أما الوظيفي فأحدهما دلالي، والآخر سياقي. فأما الدلالي فهو وقوعه على معنى (مسمًّى) نحو رجل، وفرس، وزيد وعمرو. والسياقي ذهابه في الاسم إلى أنه ما كان فاعلاً(١٢٢).

وراعى ابن السراج (تـ ٣١٦ هـ): المعنى الوظيفي في تحديد الاسم فهو «ما دلَّ على معنى مفرد، وذلك المعنى يكون شخصاً وغير شخص» (١٢٣) ويلاحظ على حدِّ ابن السراج هذا وفي هذا الموضع الاقتصار على المعنى الوظيفي، وأريد به وظيفة الدلالة على معنى، وإغفال الجوانب الشكلية، ومن هنا نجده يدخل في الأسماء كلاً من المصادر، والظروف، وأسماء الأعلام، واليوم، والساعة.

إلا أنه في موضع آخر خلط بين الوظيفي والشكلي، فذكر من الأول جواز الإخبار عن الاسم، والنعت، والإضمار، وذكر من الثاني ما يعرف به الاسم من علامات، كالألف واللام، وعدم تقدم (قد) أو (سوف) عليه. وهذه علامات لا تعمّ الأسماء كلها، فثمة ما هو معدود في الأسماء كالضمائر مثلاً وهي لا يكنّى عنها. وما استدراك ابن السرّاج على تعريفه الوظيفي الأول إلا لشعوره بقصور هذا الحد ورغبته جعله جامعاً مانعاً[١٢٤].

واعتمد الزجاجي (ت ٣٣٩ هـ) في تفريقه بين الاسم وغيره الجانب الوظيفي، كالارتباط بعلاقة الإسناد، أو علاقة التعدية، وزاد على ذلك – إضافة إلى علامات شكلية إلصاقية كالتنوين، والألف واللام، والجر، والنداء – علامة شكلية تتناول بنية الاسم، وأقصد بها التصغير، فقال: «والاسم في كلام العرب ما كان فاعلاً أو مفعولاً، أو واقعاً في حيز الفاعل والمفعول... ليس يخرج عنه اسم البتة، ولا يدخل فيه ما ليس باسم» [١٢٥].

وهذا الحدّ الذي عدَّه صاحبه جامعاً مانعاً فلا يخرج عنه اسم البتة ليس بذاك، فثمة أسماء لا تصلح للتركيب في علاقة إسنادية (الفاعلية) كأسماء الشرط والاستفهام، وثمَّة أسماء مخصوصة بالنداء فلا تقع في غيره، نحو: (هَنَاه، فلُ، مَخْبثان، ملأمان). وثمَّة أسماء لا تصغَّر، نحو (ما) و (من) و (جَيْر) و (أيمن الله) وهي لا تنوَّن كذلك. وثمَّة أسماء لا تدخلها الألف واللام مثل أسماء الإشارة، وأسماء الأفعال، والضمائر، ولذا لا يعدُّ ما ذكره الزجاجي إلا رسماً للاسم وليس حدَّاً، لأن الحدَّ يستغرق المحدود، والرسم لا يستغرقه.

ويمكن تأويل الاسم هنا بأنه هو المسمَّى، أو أنّ المراد به اللفظ المنطوق المكتوب الذي يراد به المسمَّى، فعلى التأويل الأوّل يصحُّ تعريفه الاسم بقبوله العلاقتين الإسنادية والتعدية القائمتين على (الفاعلية)؛ و (المفعولية) لأنَّ المسمَّى

لا اللفظ الدالُّ عليه هو الذي يكون فاعلاً أو مفعولاً. ولكن ينتقض ذلك ببقية العلامات؛ فالمسمَّى لا تدخل عليه حروف الخفض، وإنما تدخل على اللفظ الدال عليه؛ فـ «ليس مذهباً له ولا لأحدٍ من النحويين أن يريد بالاسم المسمَّى، ولكنه أراد به الكلمة الدالَّة عليه» (١٢٦).

ونظر أبو علي الفارسي (تـ ٣٧٧ هـ) في حدِّه الاسم إلى الجانب الوظيفي داخل التركيب، فقال: « فما جاز الإخبار عنه من هذه الكلم فهو اسم» (١٢٧)، فحدَّد بذلك الاسم بأهم العلاقات التي تربط الجملة العربية البسيطة، وأعني بها علاقة الإسناد، وهذه العلاقات محور كل العلاقات الأخرى، ذلك أنه «باستطاعته تكوين جملة تامَّة ذات معنى دلالي متكامل» (١٢٨) ولا فرق في ذلك بين الجملة الاسميَّة، أو الفعلية حيث يكون الارتباط بين اسم وفعلٍ منسوب إليه.

وأبو علي الفارسي لم يقتصر على الوظيفة السياقية، ولكنه أضاف إليها وظيفة أخرى هي الوظيفة الدلالية، فلا يخرج الاسم عن الدلالة على عَيْن أو غير عين، وأضاف إلى جانب ذلك علا متَيْن شكليتين إلصاقيتين، هما: التنوين، والألف واللام.

إن تتبع حدود النحاة يقفنا على تردّدهم في حدِّ الاسم بين وظيفة دلالية، أو تركيبية محكومة بالسياق، إلى جانب ذكرهم علامات شكلية وصلت عند السيوطي إلى ثلاثين علامة(١٢٩). إلا أنَّ في الإمكان ملاحظةَ تفاوتٍ بينهم واضطراب في حدِّ الاسم والتفريق بينه وبين غيره من أجزاء الكلام، فقد صرَّح ابن عصفور (تـ ٦٦٩ هـ) لأوَّل مرة بأن المراد من دلالة الاسم على الزمان في قولهم: «الاسم ما دلَّ على معنى في نفسه دلالة مجرَّدة من الزمان» (١٣٠) هو الدلالة الذاتية لا الدلالة الناتجة عن الصيغة الصرفية(١٣١)، فقال: «فإنْ وجد من الأسماء ما يدلُّ على زمان، كأمسِ، وغد، فبذاته لا ببنيته، ألا ترى أنهما لا تتغيّران» (١٣٢) وبذلك يكون ابن عصفورٍ أوَّل من أخرج الصفات بعد سيبويه

الذي وزّع الأبنية الصرفية بين أسماء الذوات وبين أسماء المعاني والصفات معتمداً الأحرف الأصول «قيمة خلافية تفرّق بين أقسام الكلام: الاسم، والفعل، والحرف،... إذ إن اختلاف الكلمات في المبنى علامة شكلية بارزة يمكن أن تكون أساساً في التفريق بين الأقسام المختلفة» (١٣٣).

وفرّق ابن مالك(١٣٤) (تـ ٦٧٦ هـ) بين الاسم والصفة، لكنه أقحم الأعلام، والمصادر، والمبهمات، والصفات في باب الاسم.

وخصَّ الرضيّ (تـ ٦٨٦ هـ) علاقة الإضافة بالاسم، وهي قيمة خلافية لا تخصُّ الاسم وحده، ولكنها تنطبق على الصفات والجمل أيضاً، إلا أن الفرق بين علاقة الإضافة في الأسماء والصفات والجمل، أنها تفيد الاسم تعريفاً أو تخصيصاً. أما في الثانية فليست إلا ظاهرة شكلية تقصر الصفة على الزمن النحوي المستفاد من السياق، وهو الزمن الماضي(١٣٥).

إنَّ ما سبق عرضه من آراء النحاة وأقوالهم يدفعنا إلى استنتاج جملة من النتائج، منها :

١- الاضطراب في وضع حدٍّ جامع مانع للاسم.

٢- الخلط في حدِّ الاسم بين تحديد الماهيَّة والحقيقة الذاتية للاسم، وبين ما يميزه عن قسيميه الفعل والحرف من علامات.

٣- التفريق بين الأسماء والصفات، فالأسماء علامات على المسميات وليس الزمن جزءاً منها، والصفات دلالات على موصوف بالحدث الذي يدلُّ على الزمن دلالة التزامية، وللصفات خصائص شكلية ومعان وظيفية لا تتحقق في الأسماء(١٣٦).

٤- التفريق بين المصطلحات الثلاثة: الاسم، والمسمَّى، والتسمية، فهي مصطلحات متباينة قد تتداخل دلالياً.

إنَّ تفرقة النحاة بين الاسم والمسمَّى تعود إلى أصل ساروا عليه، وهو امتناع إضافة الشيء إلى نفسه، ولو كان الاسم هو ذات المسمَّى لكانت فيه إضافة الشيء إلى نفسه، ولم يقل بذلك نحوي ولا عربي. فلو كان الاسم هو المسمَّى لأمكن أن يقال في قوله تعالى: ﴿وأجلٌ مسمًّى﴾ [الأنعام ٦: ٢]: أجل اسمٍ، واسمُ هذا الاسم كذا، ولأمكن أن يقولوا في (بسم الله): بمسمَّى الله.

وقد ذهب العكبري (تـ ٦١٦ هـ) إلى أن الإشكال الذي اعتقده النحاة في (بسم الله) من إضافة الشيء إلى نفسه، يمكن تأويله على وجه من الوجوه الآتية[١٣٧]:

الأول[١٣٨]: أن الاسم ههنا بمعنى التسمية، وهي غير الاسم؛ لأن التسمية هي التلفظ بالاسم وتعليقه على المسمَّى، والاسم هو العلامة الملازمة للمسمَّى، فهو غيره.

الثاني[١٣٩]: أن الكلام على حذف مضاف، والتقدير: باسم مسمَّى الله.

الثالث[١٤٠]: أن لفظ (اسم) في الآيات التي ورد فيها هذا اللفظ صلة؛ أي زائد. وهذه الزيادة – عند الأخفش – للخروج من القسم إلى قصد التبرّك. وهو عند قطرب للإجلال والتعظيم. والرأيان الثاني والثالث ضعيفان؛ لأنَّ القرآن الكريم ليس موضع اضطرار، وكل من الزيادة والحذف لا يُلجأ إليهما إلا عند الاضطرار.

وزاد أبو البقاء[١٤١] في قوله تعالى: (سبِّح اسمَ ربكَ) [الأعلى ٨٧: ١] رأياً ثالثاً على رأيي الفارسي، وهو الأخذ بظاهر الآية، وأنّ المراد تنزيه اسمه من التبذّل والكذب عند القسم، وبه قال أبو حيان الأندلسي (تـ ٧٤٥ هـ)، وأشار إلى أنَّ ثمة من يقول: إن الاسم بمعنى المسمَّى هنا[١٤٢].

ونسب السمين الحلبي (تـ ٧٥٦ هـ) إلى أبي عبيدة قوله بزيادة كل من الباء أو (اسم) في قوله تعالى: ﴿اقرأ باسمِ ربكَ الذي خلقَ﴾ [العلق ٩٦: ١] وأنَّ التقدير: اقرأ اسمَ ربك على القول بزيادة الباء، أو اذكر ربك، على القول بزيادة (الاسم) [١٤٣].

والحقيقة أن أبا عبيدة لم يقل بزيادة (الاسم) في هذه الآية، واقتصر على القول بزيادة الباء فحسب، إلا أنه في (البسملة) قدَّر الاسم زائداً، ولعلَّ السمين توهَّم ذلك في كل الآيات التي ورد فيها لفظ (الاسم).

لقد استند الذين ذهبوا إلى زيادة (الاسم) في الآيات إلى ما نقل عن النبي ﷺ أنه كان يقول في ركوعه: سبحان ربي العظيم بحذف الاسم، ولو أنَّ الاسم والمسمَّى متحدان لقال: سبحان اسم ربي. فالقائلون بالفرق بين الاسم والمسمَّى جعلوا (الاسم) صلة، والذين قالوا باتحادهما لم يقولوا بزيادته[١٤٤].

وأما قولهم في الآية الكريمة: ﴿ ما تَعبدون منْ دونِه إلاّ أسماءً سمَّيتموها ﴾ [يوسف ١٢: ٤٠]: إن الاسم هو المسمَّى، لأنهم لم يعبدوا الأسماء ولكنهم عبدوا أصحابها الذين سُمّوا بها، فمردود بأن هذه الأسماء التي وضعت إزاء تلك الآلهة المتوهَّمة ليس لها مسمَّيات واقعيَّة، فلا وجود لما يعتقدونه فيها من ألوهية هذه الأصنام إلا في الأذهان التي وضعت لها هذه الأسماء[١٤٥] هي أسماء أطلقوها على أصنام ينسبون إليها الألوهية، ومثلهم في ذلك مثل الذي يسمّي قشر البصل لحماً ويأكل القشر فيقال له: ما أكلت من اللحم إلا اسمه[١٤٦]، والتسمية ليست إلا وضع الاسم إزاء المسمَّى، فالاسم – كما مرَّ آنفاً – يقابل الحلية، والمسمَّى يقابل (المحلَّى) والتسمية تقابل (التحلية)، وهذه أسماء ذات دلالات مختلفة لاختلاف حقائقها[١٤٧].

والنتيجة التي نخلص إليها – من وجهة نظري – أن الاسم في أصل الوضع ليس هو ذات المسمَّى، ويعضدني في ذلك جملة أمور، منها :

١- أن ثمة فارقاً بين الوضع اللغوي والاستعمالي، فالأول وضع اللفظ دليلاً على المعنى، كأن تسمّي شخصاً بزيد. والثاني يراد به إطلاق اللفظ وإرادة مسمّاه بالحكم وهو الحقيقة، أو غير مسمّاه – مع وجود علاقة بينهما – وهو المجاز(١٤٨).

٢- أن معرفة الأسماء لا تتم إلا بعد حصول المسمّيات.

٣- أنّ معرفة الأسماء لا تقتضي – ضرورة – معرفة مسمّياتها، ذلك أنّ مجرد معرفة المرء الأسماء لا توقفه على حقيقة المسميات إذا لم يكن عارفاً بحقائقها، وإلا فهو عارف بجملة تقطيعات صوتية مجرّدة.

٤- أن العلامات الإعرابية التي هي مؤشرات على المعاني المختلفة باختلاف السياق، لا علاقة لها بحقائق المسميات، وإنما ترتبط بالألفاظ الدالة عليها.

٥- أن التسمية وظيفة صرفية يؤديها الاسم في اللغة(١٤٩).

٦- أن الفعل ينبئ عن حركة المسمّى لا حركة اللفظ (الاسم) الذي هو علامة عليه، والذي هو عبارة عن أصوات مقطعة.

٧- أن دلالة الألفاظ ليست ذاتية من غير تواضع كما يرى عبّاد الصيمريّ (ت ٢٥٠ هـ)؛ ذلك أنها لو كانت دلالتها ذاتية لما وجد أي اختلاف في الأسماء باختلاف الجماعة اللغوية والبيئة الجغرافية، ولتوصّل كل إنسان إلى لغته(١٥٠).

٨- أن الألفاظ – وهي حروف مقطّعة وضعت اختياراً للدلالة على ذوات الأشياء – تنقسم إلى: ألفاظ تدلُّ على معنى في غيرها، وهي ما يطلق عليها اسم الحروف، وأخرى تدلّ على معنى في نفسها، وهذه الأخيرة تنقسم إلى قسمين، أولهما: ألفاظ دالة على زمن حصول تلك المعاني، وهذه هي الأفعال. وثانيهما: ألفاظ ليس فيها دلالة صيغية على الزمان – وإن كان فيها ما يدلّ دلالة معجمية عليه – وهذه هي الأسماء.

إلا أنَّ المصطلحات الثلاثة: الاسم، والمسمَّى، والتسمية، قد تتداخل دلالاتها سياقياً فحسب، فيكون الاسم عين التسمية، نحو إطلاق (اسم) على الألفاظ الدالة على المسميات، فالاسم (زيد): هو الشخص الموجود في الواقع، والمعنى، واللفظ الدال عليه(١٥١).

وقد يقع المسمَّى موقع الاسم الذي يراد به (التسمية)، وهذا الباب «ينكره أكثر مَنْ يسمعه ممن لم يتميز في معرفة كلام العرب حتى يتبين وجهه، وهو شيء يخصّ اللغة العربية، ولا يكاد يوجد في شيء من سائر الألسنة» (١٥٢).

فجمهور النحاة متفقون على أنَّ المصدر الميمي للفعل الزائد على ثلاثة أحرف يوافق وزنه وزن مفعوله، نحو: مزَّقته تَمزيقاً ومُمزَّقاً، وانطلق انطلاقاً ومُنْطَلَقاً، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿ونُدخلكم مُدْخلاً كريماً﴾ [النساء٤: ٣١] والمقصود بـ «مُدْخلاً»: إدخالاً.

ومصدر (سمَّى) تسميةً، واسم المفعول (مسمَّى)، وهو شبيه بـ (سوَّيته تسويةً ومسوًّى)، فإذا قيل: أعجبني مسمَّى فلان زيداً، فالمعنى ههنا يتوجه إلى التسمية؛ أي: يعجبني تسمية فلانٍ زيداً، وبهذا تترادف هذه المصطلحات سياقياً، وإن كانت في أصل وضعها متباينة.

وقد يكون الشيء مسمَّى من جهة، وتسميةً من جهة أخرى، فيكون لفظ (اسم) بمثابة الجنس والنوع؛ لأنه يقع على الألفاظ التي يعبَّر بها عن المعاني، نحو: الجوهر، والعَرَض، وزيد؛ فهي ألفاظ يطلق على كل واحد منها (اسم)، وهي كذلك تسمية للمعنى الذي يتضمَّنه، فيكون بذلك مسمَّى بالنسبة إلى الاسم الذي فوقه، وتسمية واسماً بالنسبة إلى المعنى الذي تحته(١٥٣).

وبعد هذا العرض لجملة الآراء في المصطلحات الثلاثة: الاسم، والمسمَّى، والتسمية، يمكن أن نخلص إلى النتائج الآتية :

١- التفت الفلاسفة، والأصوليون، واللغويون في وضع حدٍّ للاسم إلى وظيفته الدلالية على مسمّاه.

٢- الاسم دليل لغوي وضع إزاء المسمّى، وليس ثمة أي ارتباط بين الاسم وطبيعة مسمّاه، فدلالة الأسماء على مسمّياتها دلالة تواضعية بين أفراد الجماعة اللغوية.

٣- المسمّى هو الذات أو المعنى الذي يشير إليه الاسم، وهو عند الأصوليين مبدأ الاشتقاق، أو الحدث الذي هو مدلول المادة.

٤- تخبَّط النحاة في وضع حدٍّ جامع مانع للاسم، وخلطوا بين وظيفتيه الدلاليَّة والتركيبيَّة، وبين العلامات الشكلية التي تفرزه عن قسمي الكلام الآخرين: الفعل والحرف وفق تقسيمهم الثلاثي.

٥- أدخل النحاة تحت الأسماء ما ليس منها، كالضمائر، وأسماء الإشارة، والظروف، واسم الفاعل، والمشتقات المبدوءة بميم زائدة، والمصادر، لذا يتبنَّى كاتب السطور الدعوة[١٥٤] إلى إخراجها من حيِّز الأسماء لخروجها عن قواعدهم المقرَّرة.

٦- يتبنى كاتب السطور حدّاً للاسم أقرب إلى أن يكون جامعاً مانعاً، وهو أن الاسم: ما دلَّ على مسمّى به دلالة وضع.

٧- تطلق التسمية اصطلاحاً على وضع الاسم إزاء المسمّى، أو على ذكر الاسم.

٨- القرائن هي الفيصل في التفريق بين هذه المصطلحات في حال تداخلها.

الهوامـــش

١- السيمياء علم يدرس الإشارات أو العلامات داخل الحياة الاجتماعيـــة.البنيويـــة وعلـــم الإشارة:١١٣.

٢- يراد بالجوهر الذات والماهيَّة والحقيقة. ويطلقه الفلاسفة بمعنى الموجود القائم بنفسه؛أي الذي يصحُّ وجوده من غير محلٍ يقوم به. الكليات ١٦١/٢.

٣- يراد بالعَرَض المعنى الزائد على الذات، وما لا يقوم بذاته، والحال في الموضوع فيكون أخصَّ من مطلق الحال. الكلّيات٣/ ٢٢٩و٢٣٠.

٤- لسان العرب(سمو).

٥- القاموس المحيط (سمو).

٦- الواضح في أصول الفقه ٩٨/١.

٧- كشّاف اصطلاحات الفنون، ٧٠٨/٣.

٨- انظر: المقصد الأسنى: ٣٠، وكشاف اصطلاحات الفنون ٧٠٨/٣، ومدخل إلى الألسنية ص ١٩٩.

٩- اللغة والدلالة ص: ٨٥.

١٠- إشكالية التعريب في ضوء الإمكانيات التوليدية للغة العربية، سهى فتحي نعجة، المجلّة العربية للعلوم الإنسانية-الكويت، ع٨٥، س٢٢، ص: ٩٣.

١١- اللغة والدلالة: ٨٦.

١٢- القاموس الموسوعي الجديد لعلوم اللسان ص: ٤٣٩.

١٣- لغات البشر ص: ٢، وأئمة النحاة في التاريخ، ص: ٧٧.

١٤- القاموس الموسوعي الجديد لعلوم اللسان: ٤٣٩.

١٥- اللغة والدلالة: ٨٦. ويطلق على هذه العلامات في النحو اللاتيني واليوناني مـــا يـــأتي: الاسمي في مقابل الابتداء. والندائي في مقابل النداء والموضوعي في مقابل المفعول به. والامتلاكي في مقابل الإضافة إلى الضمير نحو (كتابي) وغير المباشـــر فـــي مقابـــل المتعدّى بحرف. والعلاقي في مقابل المتعدّى إليه بواسطة.

١٦- اللغة والدلالة: ٨٥.

١٧- اللغة والدلالة: ٨٥.

١٨- اللغة والدلالة: ٨٥. وانظر: أئمة النحاة في التاريخ، ص: ٧٨.

١٩- أئمة النحاة في التاريخ: ٧٧.

٢٠- أئمة النحاة في التاريخ: ٧٧.

٢١- أئمة النحاة في التاريخ: ٧٧.

٢٢- كتاب العبارة، ص: ٣، ٤.
٢٣- انظر:كتابه (دروس في الألسنية العامة) مبحث:الدال والمدلول
٢٤- منهاج البلغاء ص: ١٩.
٢٥- رسالة في أنّ القرآن غير مخلوق مقدمة التحقيق، ص: ١٩
٢٦- التفسير الكبير ١٩/١.
٢٧- تفسير القرآن العظيم ص: ٢٠.
٢٨- انظر الإبانة عن أصول الديانة، ص :٩، ومقالات الإسلاميين ص :١٧٢، الاعتقاد والهداية إلى سبيل الرشاد، ص٧١ و٧٢ والإرشاد، ص: ١٤٢وشرح السنّة ٥٩/٥ولوامع البينات، ص :٥ – ١٠، والكليات ١٢٢/١، وكشاف اصطلاحات الفنون، ج ٣، ص: ٧٠٨، ١٢٢، وفخر الدين الرازي وآراؤه الكلامية والفلسفية ص :٢٣٠.
٢٩- كشاف اصطلاحات الفنون ٣: ٧٠٨.
٣٠- الإبانة عن أصول الديانة: ٩.
٣١- الاعتقاد: ٧٥.
٣٢- مقالات الإسلاميين ص ١٧٢.
٣٣- الفصل في الملل والأهواء والنحل، ج ١ ١٤٠.
٣٤- كشاف اصطلاحات الفنون ٣: ٧٠٨.
٣٥- الجامع الصغير، ج ١ ص ٣٦٠ – ٣٦١، حديث رقم: ٢٣٦٦، ٢٣٦٧، ٢٣٦٨، و هداية الباري إلى ترتيب صحيح البخاري ٢٠٠/١.
٣٦- الكليات ١: ١٢٢.
٣٧- شرح البسملة والحمدلة، أبو يحيى السنيكي الأنصاري-ت٩٢٦هـ،
٣٨- تحقيق:صالح مهدي العزاوي، مجلة المورد، مج ٧، ع ٣، ١٩٧٨بغداد.
٣٩- تنزيه القرآن عن المطاعن، ص: ٤٥٩.
٤٠- الاعتقاد والهداية إلى سبيل الرشاد: ٧١ – ٧٢.
٤١- الاعتقاد والهداية إلى سبيل الرشاد: ٧٥.
٤٢- المقصد الأسنى في شرح أسماء الله الحسنى، ص٢٨، وشرح أسماء الله الحسنى ص٢١، والمستصفى ٦٥/١-٦٧.
٤٣- شرح تنقيح الفصول ص: ٥.
٤٤- المقصد الأسنى: ٣٦.
٤٥- المرجع نفسه: ٣٣.
٤٦- المرجع نفسه: ٣٦.
٤٧- شرح أسماء الله الحسنى: ٢١. وانظر: التفسير الكبير ١٠٨/١.

٤٨- شرح أسماء الله الحسنى: ٢٢. وانظر: تفسير ابن كثير، ج ١/٢٠، والتفسير الكبير ج ١/١٠٨.
٤٩- شرح الكوكب المنير، ١/ ١٢٦.
٥٠- الواضح في أصول الفقه، ج ١، ص: ٩٨.
٥١- البحث النحوي عند الأصوليين، ص: ٦٤.
٥٢- بدائع الأفكار ١/٤٢، نقلاً عن البحث النحوي عند الأصوليين، ص: ٦٥.
٥٣- المنخول في أصول الفقه، ص: ٧٩ – ٨٠.
٥٤- الإحكام في أصول الأحكام، ١١٨.
٥٥- البحث النحوي عند الأصوليين: ٦٣.
٥٦- انظر: شرحيهما على منهاج البيضاوي، نقلا عن(البحث النحوي عند الأصوليين) ص٦٢.
٥٧- الواضح في أصول الفقه ج ١ ص ٩٥.
٥٨- التفسير الكبير ١/١٠٨، وتفسير ابن كثير ١/٢٠.
٥٩- شرح أسماء الله الحسنى: ٢٣. وانظر: شرح الكوكب المنير ١/١٢٤.
٦٠- المقابسات ٩٧.
٦١- المقصد الأسنى ص: ٢٤، وشرح أسماء الله الحسنى: ٢١، والتفسير الكبير ١/٢٠، وتفسير ابن كثير ١/٢٠.
٦٢- المقصد الأسنى: ٣٠. وانظر: كشاف اصطلاحات الفنون، ٣ /٧٠٨.
٦٣- الفصل في الملل والأهواء والنحل ٥/١٤١.
٦٤- المقصد الأسنى: ٣٠.
٦٥- مدخل إلى الألسنية ص ١٩٩.
٦٦- المقصد الأسنى: ٣٨ – ٣٩.
٦٧- شرح العقيدة الطحاوية، ص: ٦٩.
٦٨- تاج اللغة وصحاح العربيّة (سمو).
٦٩- انظر تفصيل الخلاف في: الإنصاف، ١/٦.
٧٠- القاموس المحيط (سمو).
٧١- الزينة في الكلمات الإسلامية، ٢ /٧.
٧٢- الزينة في الكلمات الإسلامية، ج ٢ ص: ٧.
٧٣- معاني القرآن وإعرابه ١ /١٩.
٧٤- الدر المصون ١/١٩.
٧٥- الدر المصون ١/٢٠.

٧٦- الدر المصون ١/٢٠.
٧٧- لسان العرب (سما).
٧٨- البيت في ديوان لبيد، ص: ٢١٤، وهو في خزانة الأدب، ٣٣٧/٤، ٣٤٠، ٣٤٢.
٧٩- جامع البيان في تأويل القرآن ١/٨٠، ٨١. وانظر: تفسير القرآن العظيم ١/٢٠.
٨٠- البيت لراجز جاهلي من بني أُسيِّد بن عمرو بن تميم، وهو في: شرح المفصل ١١٧/١، وخزانة الأدب ٢٠٠/٦ وهو شاهد على تقدّم معمول اسم الفعل عليه، فـ (دلوي) مفعول (دونك) بمعنى خذ. والبصريون يمنعون ذلك، فيجعلون (دلوي) مبتدأ، و(دونك) ظرفاً لاسم فعل.
٨١- جامع البيان في تأويل القرآن، ١/٨٠ – ٨١.
٨٢- جامع البيان في تأويل القرآن ج ١/٨٠، ٨١.
٨٣- لسان العرب (سما).
٨٤- الزينة في الكلمات الإسلامية ج ٢: ١٣٤.
٨٥- الزينة ج ٢ ص ١٠.
٨٦- بتحقيقنا، مجلة التراث العربي، ع ٩٦، ١٤٢٥ هـ، كانون الأول ٢٠٠٤ م، ص ١٩٠ – ٢٠٦. وقد وقفت بأخرة على تحقيق أحمد فاروق لها في مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق، مج٤٧، ع١/١٩٧٢.وعلمت أيضاً أنها نشرت محققة في مجلة (zal) الألمانيّة، فيسبادن، ولم أقف عليها.
٨٧- نتائج الفكر، ص ٣٩ – ٥١.
٨٨- مقالة في الفرق بين الاسم والمسمَّى والتسمية، مجلة التراث العربي ص: ١٩٤، ١٩٥.
٨٩- نتائج الفكر: ٣٨.
٩٠- نتائج الفكر: ٣٩.
٩١- نتائج الفكر: ٣٩.
٩٢- نتائج الفكر: ٣٩.
٩٣- الكتاب ١/٢.
٩٤- الكتاب ١/٢.
٩٥- نتائج الفكر: ٤٠.
٩٦- نتائج الفكر: ٤٢ – ٤٣.
٩٧- نتائج الفكر: ٤٣ – ٤٤.
٩٨- نتائج الفكر: ٤٥.
٩٩- نتائج الفكر: ٤٧.
١٠٠- نتائج الفكر: ٤٦.

١٠١- الفائق ١/١٧٤.
١٠٢- ديوان ذي الرمة ج ١/٣٩٠، ونتائج الفكر: ٤٧. وشرح المفصل ٣/١٤.
١٠٣- ديوان ذي الرمة ١ /١٠٧، ونتائج الفكر: ٤٨، وشرح المفصل ٣/١٤، ٨٥.
١٠٤- نتائج الفكر: ٤٨.
١٠٥- نتائج الفكر: ٤٩.
١٠٦- نتائج الفكر: ٥٠.
١٠٧- في النحو العربي: نقد وتوجيه، ص: ١٤١.
١٠٨- المقابسات: ص ١٠٣.
١٠٩- الكتاب ١/١٢.
١١٠- الصاحبي، ص: ٨٩.
١١١- نتائج الفكر: ٦٤.
١١٢- نتائج الفكر: ٤٠.
١١٣- نتائج الفكر: ٤٠.
١١٤- نتائج الفكر: ٤٠.
١١٥- الصاحبي: ٩٠.
١١٦- الصاحبي: ٩٠.
١١٧- نظام الارتباط والرَّبط في تركيب الجملة العربية، ص: ١٦٨.
١١٨- دراسات في فقه اللغة العربية، ص: ١٢.
١١٩- الخصائص٢/٣٩٠.
١٢٠- هداية الباري إلى ترتيب صحيح البخاري ١/٢٤٦.
١٢١- معاني القرآن ٢/٤٢٠.
١٢٢- معاني القرآن ٢: ٢٠٢.
١٢٣- المقتضب ١/٣ وانظر: الصاحبي: ٩١.
١٢٤- الأصول ١/٣٦.
١٢٥- أقسام الكلام العربي بين الشكل والوظيفة: ٣٩.
١٢٦- الإيضاح في علل النحو، ص: ٤٨.
١٢٧- نتائج الفكر: ٦٣.
١٢٨- الإيضاح ١/ ٣٦.
١٢٩- نظام الارتباط والربط في تركيب الجملة العربية: ١٦٤.
١٣٠- الأشباه والنظائر ٢: ٨.
١٣١- المفصَّل، ص: ٦، و شرح الكافية ١/ ٨، وشرح المفصل ١/٣.

١٣٢- كشاف اصطلاحات الفنون ٣: ٧١١.
١٣٣- المقرَّب ٤٥/١.
١٣٤- أقسام الكلام: ٦٠.
١٣٥- التسهيل ص: ٣، ٤.
١٣٦- أقسام الكلام: ٦٠
١٣٧- أقسام الكلام: ٩٤.
١٣٨- إملاء ما منَّ به الرحمن، ٤/١.
١٣٩- هذان الرأيان قال بهما الفارسي. الدر المصون ١: ١٨.
١٤٠- هذان الرأيان قال بهما الفارسي. الدر المصون ١: ١٨.
١٤١- هذا الرأي قال به الأخفش وقطرب، وتابعهما الفارسي. الدر المصون ١: ١٨.
١٤٢- إملاء ما منَّ به الرحمن ٢: ٢٨٤.
١٤٣- البحر المحيط ٤٥٨/٨.
١٤٤- الدر المصون ١١: ٥٦.
١٤٥- اللسان (سما).
١٤٦- المفردات في غريب القرآن، ٢٢٤.
١٤٧- بدائع الفوائد ١٩/١، ونتائج الفكر: ٤٠.
١٤٨- بدائع الفوائد ١٩/١، ونتائج الفكر: ٤٠.
١٤٩- شرح تنقيح الفصول: ٢٢.
١٥٠- أقسام الكلام: ٢٧٤.
١٥١- المحصول في علم أصول الفقه ٢٤٣/١.
١٥٢- كشاف اصطلاحات الفنون ٣: ٧٠٩، والكليات ١: ١٢٠.
١٥٣- مقالة في الفرق بين الاسم والمسمَّى والتسمية، مجلّة التراث العربي، ص ٢٠٠.
١٥٤- مقالة في الفرق بين الاسم والمسمَّى والتسمية، مجلّة التراث العربي، ص ٢٠٣.
١٥٥- وقد قال بها كل من الباحثين الفاضلين الدكتور تمّام حسَّان والدكتور فاضل الساقي. انظر كتابيهما: اللغة العربية معناها ومبناها- وأقسام الكلام العربي بين الشكل والوظيفة.

ثبت المصادر والمراجع

١. أئمة النحاة في التاريخ: د. محمد محمود غالي، ط١، دار الشروق، جدة، ١٣٩٦هـ/١٩٧٦م.

٢. الإبانة عن أصول الديانة: أبو الحسن الأشعري (ت ٣٣٠)، نشره قصي محب الدين الخطيب. المطبعة السلفية، القاهرة، ١٣٨٥هـ.

٣. الإحكام في أصول الأحكام: سيف الدين الآمدي (ت ٦٣١ هـ)، مؤسسة الحلبي وشركاه للنشر والتوزيع، القاهرة، ١٣٨٧هـ/١٩٦٧م.

٤. الإرشاد: الإمام الجويني (ت ٤٨٧هـ)، حققه د.محمد يوسف موسى، وعلي عبد المنعم عبد الحميد، مكتبة الخانجي، القاهرة١٩٥٠.

٥. الأشباه والنظائر، السيوطي (٩١١هـ) تحقيق د.عبد الإله نبهان وزملائه، مجمع اللغة العربية. دمشق ١٩٨٥-١٩٨٧.

٦. إشكالية التعريب في ضوء الإمكانيات التوليدية للغة العربية، سهى فتحي نعجة، المجلة العربية للعلوم الإنسانية(الكويت)ع٨٥ السنة٣٢.

٧. الأصول: أبو بكر السرّاج (ت ٣١٦هـ)، حققه د. عبد الحسين الفتلي، ط١، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٩٨٥م.

٨. الاعتقاد والهداية إلى سبيل الرشاد: الإمام البيهقي (ت ٤٥٨ هـ)، قدّم له أحمد عصام الكاتب، ط١، دار الآفاق الجديدة، بيروت، ١٤٠١هـ/١٩٨١م.

٩. أقسام الكلام العربي بين الشكل والوظيفة: د. فاضل الساقي، ط١، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٩٧٧م.

١٠. الألسنية، مبادئها وأعلامها: ميشال زكريا، بيروت، ١٩٨٠م.

١١. إملاء ما منَّ به الرحمن: أبو البقاء العكبري (ت ٦١٦هـ)، ط٢، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، القاهرة، ١٩٦٩م.

١٢. الإنصاف في مسائل الخلاف: كمال الدين بن الأنباري (ت٥٧٧هـ)، دار الفكر، بيروت، بلا تاريخ.

١٣. الإيضاح: أبو علي الفارسي (ت ٣٧٧هـ) حققه د. حسن شاذلي فرهود، ط١، دار الكتب، القاهرة، ١٩٦٩م.

١٤. الإيضاح في علل النحو: الزجاجي (ت ٣٣٩هـ)، حققه د. مازن المبارك، دار النفائس، بيروت.

١٥. البحث النحوي عند الأصوليين. د. مصطفى جمال الدين. دار الرشيد للنشر. بغداد١٩٨٠.

١٦. البحر المحيط: أبو حيان الأندلسي (ت٧٤٥ هـ)، مطابع النصر الحديثة، الرياض، السعودية، بلا تاريخ.

١٧. بدائع الفوائد: ابن قيم الجوزيّة (ت ٧٥١ هـ)، إدارة المطبعة المنيرية، القاهرة، نسخة مصورة عنها، دار الكتاب العربي، بيروت، بلا تاريخ.

١٨. البنيوية وعلم الإشارة: ترنس هوكس، ترجمة مجيد الماشطا، دار الشؤون الثقافية، بغداد، ط١، ١٩٨٦م.

١٩. تاج اللغة وصحاح العربية: الجوهري (ت ٣٩٣هـ)، تحقيق أحمد عبد الغفور عطار، ط١، دار العلم للملايين، بيروت.

٢٠. التسهيل: ابن مالك (ت ٦٧٦هـ)، تحقيق محمد كامل بركات، دار الكتاب العربي، ١٩٧٢م.

٢١. التعريفات: علي بن محمد الشريف الجرجاني (ت ٨١٦هـ)، مكتبة لبنان، ساحة رياض الصلح، بيروت، ١٩٨٥. ونسخة أخرى بتحقيق د. عبد الرحمن عميرة، عالم الكتب، بيروت، ١٩٨٦.

٢٢. تفسير القرآن العظيم: ابن كثير (ت ٧٧٤هـ)، ط٢، دار الخير، دمشق، ١٩٩١م.

٢٣. التفسير الكبير: الفخر الرازي (ت ٦٠٦هـ)، دار الكتب العلمية، طهران، بلا تاريخ.

٢٤. تنزيه القرآن عن المطاعن: القاضي عبد الجبار المعتزلي (ت ٤١٥هـ)، دار النهضة الحديثة، بيروت، بلا تاريخ.

٢٥. جامع البيان في تأويل القرآن: أبو جعفر الطبري (ت ٣١٠هـ)، ط٢، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٩٧م.

٢٦. الجامع الصغير: جلال الدين السيوطي (٩١١هـ)، دار الفكر، بيروت، بلا تاريخ.

٢٧. الخصائص: ابن جني (ت ٣٩٢هـ)، تحقيق محمد علي النجار، دار الهدى، بيروت، بلا تاريخ.

٢٨. خزانة الأدب: عبد القادر البغدادي (ت ١٠٩٢هـ)، حققه عبد السلام هارون، الهيئة المصرية للكتاب، ١٩٧٧م.

٢٩. دراسات في فقه اللغة العربية: السيّد يعقوب بكر، مكتبة لبنان، بيروت، ١٩٦٩م.

٣٠. الدرُّ المصون: السمين الحلبي (ت٤٥٦هـ)، حققه د. أحمد الخرّاط، دار القلم، دمشق، ١٩٨٦م.

٣١. دروس في الألسنية العامة: دي سوسير، تعريب صالح القرمادي ومحمد الشاوش ومحمّد عجينة، الدار العربية للكتاب، تونس/ليبيا، ١٩٨٥م.

٣٢. ديوان ذي الرّمة (ت ١١٧هـ)، حققه د عبد القدوس أبو صالح، مجمع اللغة العربية، دمشق، ١٩٧٣م.

٣٣. ديوان لبيد: تحقيق د. إحسان عباس، الكويت، ١٩٦٠م.

٣٤. رسالة في أنّ القرآن غير مخلوق: إبراهيم بن إسحاق الحربي (ت ٢٨٥هـ)، تقديم وتحقيق وتعليق علي بن عبد العزيز الشبل، ط١، دار العاصمة، الرياض، ١٩٩٥م.

٣٥. الزينة في الكلمات الإسلامية: الرازي (ت ٣٢٢هـ)، حققه د. عبد الله سلوم السامرائي، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة.

٣٦. شرح أسماء الله الحسنى: الفخر الرازي (ت ٦٠٦هـ)، راجعه وقدم له: طه عبدالرؤوف سعد، ط١، دار الكتاب العربي، بيروت، ١٤٠٤هـ/١٩٨٤م.

٣٧. شرح البسملةوالحمدلة، أبو يحيى السنيكي الأنصاري(ت٩٢٦هـ)تحقيق صالح مهدي العزاوي، مجلة الورد، بغداد، مج ٧، ع٣، السنة١٩٧٨.

٣٨. شرح تنقيح الفصول: شهاب الدين القرافي (ت ٦٨٤هـ)، تحقيق طه عبد الرؤوف سعد، ط١، دار الفكر، القاهرة، ١٣٩٣هـ/١٩٧٣م.

٣٩. شرح السنّة: الإمام البغوي (ت ٥١٦هـ)، تحقيق شعيب الأرناؤوط، بيروت، ١٣٩١هـ.

٤٠. شرح العقيدة الطحاوية: علي بن محمد بن أبي العز الحنفي (ت ٧٩٢هـ)، ط٣، المكتب الإسلامي، بيروت، بلا تاريخ.

٤١. شرح الكوكب المنير: محمد بن أحمد الفتوحي النجار (ت ٨٧٢هـ)، تحقيق د. محمد الزحيلي ونزيه حماد، جامعة الملك عبد العزيز، دار الفكر، دمشق، ١٤٠٠هـ/١٩٨٠م.

٤٢. شرح المفصّل: ابن يعيش النحوي (ت ٦٤٦هـ)، دار عالم الكتب، بيروت، بلا تاريخ.

٤٣. الصاحبي: ابن فارس (ت ٣٩٥هـ)، حققه السيد أحمد صقر، دار إحياء الكتب العربية، ١٩٧٧م.

٤٤. العبارة: ابن سينا، حققه محمود الخضيري، القاهرة، ١٩٧٠م.

٤٥. الفائق: محمد بن عبد الرحيم الأرموي (ت ٧١٥هـ)، تحقيق ودراسة علي عبد العزيز العميريني، دار الاتحاد الأخوي، القاهرة، ١٤١١هـ/١٩٩١م.

٤٦. فخر الدين الرازي وآراؤه الكلاميّة والفلسفية: محمد صالح الزركان، دار الفكر، بيروت، ١٩٦٣م.

٤٧. الفصل في الملل والنّحل: ابن حزم الأندلسي (ت ٤٥٦هـ)، تحقيق د. محمد إبراهيم نصير، ود. عبد الرحمن عميرة، ط١، ١٤٠٢هـ، شركة مكتبة عكاظ، الرياض، السعودية.

٤٨. في النحو العربي:نقدوتوجيه، د. محمد مهدي المخزومي، المكتبة العصرية، صيدا، لبنان، بلا تاريخ.

٤٩. القاموس المحيط: الفيروزأبادي (ت ٨١٧ هـ)، رتيه الطاهر أحمد الزاوي، ط٤، دار عالم الكتب، ١٩٩٦م.

٥٠. القاموس الموسوعي الجديد لعلوم اللسان: أوزوالد ديكرو، جان ماري ستشايفر، ترجمة د. منذر عياشيّ، منشورات جامعة البحرين، ٢٠٠٣م.

٥١. الكتاب: سيبويه (ت ١٧٦هـ)، حققه عبد السلام هارون، عالم الكتب، بيروت، بلا تاريخ.

٥٢. كشاف اصطلاحات الفنون: التهانوي (ق ١٢ هـ)، شركة خياط للطباعة والنشر، بيروت، ١٩٦٦.

٥٣. الكليات: أبو البقاء الكفوّي (ت ١٠٩٤هـ)، اعتنى به د. عدنان درويش ومحمد المصري، وزارة الثقافة، دمشق، ١٩٨٥م.

٥٤. لسان العرب: ابن منظور، دار الكتب العلمية، ط١، بيروت، ١٩٩٣م.

٥٥. لغات البشر: ماريو باي، ترجمة صلاح العربي، قسم النشر في الجامعة الأمريكية، القاهرة، ١٩٧٠م.

٥٦. اللغة والدلالة: عدنان بن ذريل، اتحاد الكتاب العرب، دمشق، ١٩٨٦م.

٥٧. لوامع البيّنات: الفخر الرازي (ت ٦٠٦هـ)، المطبعة الشرفية، القاهرة، ١٣٢٣هـ.

٥٨. المحصول في علم أصول الفقه: الفخر الرازي (ت ٦٠٦هـ)، دراسة وتحقيق طه جابر فياض العلواني، ط١، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الرياض، ١٣٩٩هـ/١٩٧٩م.

٥٩. مدخل إلى الألسنية: د. يوسف غازي، منشورات العالم العربي الجامعيّة، ط١، دمشق، ١٩٨٥م.

٦٠. المستصفى: أبو حامد الغزالي (ت ٥٠٥هـ)، دراسة وتحقيق د. حمزة زهير حافظ، شركة المدينة المنورة للطباعة والنشر، كتبت مقدمته سنة ١٤١٣هـ.

٦١. معاني القرآن:الفراء (ت٢٠٧هـ)، تحقيق محمد علي النجار وزميليه، عالم الكتب، بيروت، بلا تاريخ.

٦٢. معاني القرآن وإعرابه: أبو إسحاق إبراهيم بن السّري الزجاج (ت ٣١٠هـ)، شرح وتعليق عبده شبلي، ط١، دار الحديث، القاهرة، ١٤١٤هـ.

٦٣. المفردات: الراغب الأصفهاني (ت ٥٠٢هـ)، حققه محمد سيد كيلاني، دار المعرفة، بيروت، بلا تاريخ.

٦٤. المفصّل: الزمخشري (ت ٥٣٨هـ)، دار الجيل، بيروت، بلا تاريخ.

٦٥. المقابسات: أبو حيان التوحيدي (ت ٤١٤هـ)، حققه محمد توفيق حسين، مطبعة الإرشاد، بغداد، ١٩٧٠م.

٦٦. مقالات الإسلاميين: أبو الحسن الأشعري (ت ٣٣٠هـ)، صحّحه ريتر، مطبعة الدولة، استانبول، ١٩٢٩م.

٦٧. مقالة في الاسم والمسمّى.والتسمية: ابن السيد البطليوسي(ت٥٢١هـ) تحقيق وليد السراقبي، مجلة التراث العربي، اتحادالكتاب العرب، دمشق، ع٩٦، السنة٢٠٠٤، ونسخة أخرى بتحقيق أحمد فاروق، مجلة مجمع اللغة العربية، دمشق، مج٤٧، ع١، ١٩٧٢م.

٦٨. المقتضب: أبو العباس المبرد (ت ٢٨٦هـ)، حققه محمد عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب، بيروت، بلا تاريخ.

٦٩. المقرّب: ابن عصفور (ت ٦٦٩هـ)، تحقيق د. عبد الستار الجواري، ط١، بغداد، ١٩٧١م.

٧٠. المقصد الأسنى في شرح أسماء الله الحسنى: أبو حامد الغزالي (ت ٥٠٥هـ)، حققه محمد عثمان الخشت، مكتبة القرآن، القاهرة، ١٩٨٥م.

٧١. المنخول في أصول الفقه: أبو حامد الغزالي (ت ٥٠٥هـ)، حققه محمد حسن هيتو، بلا مكان ولا تاريخ.

٧٢. منهاج البلغاء: حازم القرطاجني (ت ٦٨٤هـ)، تحقيق محمد الحبيب الخوجة، دار الكتب الشرقية، تونس، ١٩٦٦م.

٧٣. نتائج الفكر: السهيلي (ت ٥٨١هـ)، حققه د. محمد إبراهيم البنا، دار الرياض للنشر والتوزيع، الرياض، السعودية، بلا تاريخ.

٧٤. نظام الارتباط والربط في تركيب الجملة العربية؛ مصطفى حميدة مكتبة لبنان، ناشرون، ط١، ١٩٧٢.

٧٥. هداية الباري إلى ترتيب صحيح البخاري: رتبه السيد عبد الرحيم الطهطاوي، دار الرائد العربي، بيروت، بلا تاريخ.

٧٦. الواضح في أصول الفقه: علي بن عقيل البغدادي الحنبليّ (ت ٥٧١هـ)، تحقيق د. عبدالله التركي، ط١، دار الرسالة، بيروت، ١٩٩٩م.

المجلات

- مجلة التراث العربي، اتحاد الكتاب العرب، دمشق، ع ٩٦، ٢٠٠٤ م.
- المجلة العربية للعلوم الإنسانية، مجلس النشر العلمي، جامعة الكويت، ع٨٥، شتاء ٢٠٠٤م.
- مجلة مجمع اللغة العربية، دمشق، مج ٤٧، ع١، كانون الثاني ١٩٧٢م.
- مجلة المورد، بغداد، مج ٧، ع ٣، ١٩٧٨م.